



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 20 صفحة • الثمن «3000» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3321775» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

نحو انتصار تيار الوطنية السورية

تشبه الظروف التي تمر بها البلاد اليوم، ظروف تأسيسها الأولى قبل قرن من الزمان؛ رغم أن الأوضاع العالمية والإقليمية، سياسياً واقتصادياً مختلفة اختلافاً كبيراً، إلا أن إرادة السوريين بإعادة اللحمة لبلادهم، ويلم شملها من جديد، هي الإرادة نفسها التي كانت لدى المؤسسين الأوائل؛ من يوسف العظمة إلى سلطان باشا الأطرش وصالح العلي وإبراهيم هنانو ومحمد الأشمر ورمضان باشا شلاش وإسماعيل الحريري ورفاقهم؛ وصولاً إلى مرحلة الاستقلال ورجالها الكبار، وبينهم عبد الرحمن الشهبندر وفارس الخوري وخالد العظم وآخرين، والذين تعالوا فوق الانتماءات الضيقة، وفوق الاتجاهات الفكرية المتعددة، وجمعهم تيار عام كبير هو تيار الوطنية السورية.

في ظروفنا التي نعيشها اليوم، نحن بحاجة لاستلهم دروس الأباء الأوائل لسورية، وبحاجة لتكرار تجربتهم بما يناسب زمننا هذا، وبما يحتاجه من إضافات وحلول إبداعية.

أول ما ينبغي تجاوزه، هو الانقسامات الحادة ذات الطابع الأيديولوجي؛ في سورية، وعبر مئة عام، وجدت دائماً ثلاثة تيارات شعبية-سياسية، تيار ديني، وتيار قومي، وتيار يساري، وهذه التيارات دخلت في تحالفات متعددة حتى نهاية الخمسينيات، حيث بدأت العلاقة بينها تنتقل من التنافس السياسي الطبيعي والمشروع، إلى التضاد والعداوة والفصل الحاد.

اليوم، وأمام المهام الملحة المطروحة أمام سورية والسوريين، فإننا مرة أخرى أمام الحاجة إلى العودة لحالة من التحالف الوطني الواسع النطاق، والذي لا مشكلة أن يتم التنافس ضمنه، على أساس ديمقراطي، ولكن أن يتم وضع أولوياته الوطنية العليا بحيث تكون قاعدة العمل المشترك وإطاره.

المهمة الملحمة المباشرة التي ينبغي لتحالف وطني واسع أن يتصدى لها، هي: استكمال عملية الانتقال نحو سورية موحدة أرضاً وشعباً، وديمقراطية، وعادلة اجتماعياً، وهذا يتطلب ضمناً أن تعود البلاد سوقاً واحدة متصلة، كأساس من أساسات وحدتها، وأن يتم استكمال اجتهات الفساد الذي أوشك على إنهاء وجود الدولة، والقادر على إنهائها مجدداً، إن لم يتم القضاء عليه نهائياً... وموارد هذا الفساد التي نهبها، يمكنها أن تتحول إلى أداة في تحقيق الحد الأدنى المنطقي من العدالة الاجتماعية ضمن هذه المرحلة.

الخطوة الأولى في استكمال عملية الانتقال، والتي ينبغي أن تدار بشكل صحيح، هي: مهمة تشكيل وعقد المؤتمر الوطني الجامع الشامل، والذي ينبغي أن يقوم ليس على جمع السوريين بوصفهم «مكونات» على الطرق الطائفية والدينية والقومية والعشائرية، بل بوصفهم مواطنين سوريين متساوي الحقوق والواجبات، والتمثيل السياسي العابر للانتماءات الفرعية، هو الأداة الأساسية في عملية الجمع هذه، جنباً إلى جنب مع ممثلي مختلف أشكال المجتمع الأهلي في سورية بتكويناته العديدة.

بالتوازي، فإن مهمات الوصول إلى جيش وطني واحد، وحصر السلاح وضبط الأمن والحفاظ على السلم الأهلي، تبقى بين أكثر المهمات إلحاحاً.

المؤتمر الوطني نفسه، والتحالف الوطني الواسع الذي ندعو إليهما هنا، في حال تم العمل عليهما بشكل صحيح، سيتحولان إلى مساعد أساسي في تحقيق هذه المهمات.

«الشعب السوري واحد»، و«سورية لكل أبنائها»... هما شعاران عامان جداً، ولكنهما مبدئيان وأساسيان في الطور الجديد الذي دخلته البلاد، وفي التأسيس للتحالف الوطني الواسع بوصفه أداة من أدوات تحقيق: السلطة للشعب، الكرامة للوطن، الثروة للجميع!



السوريون يستحقون اقتصاداً يخدمهم...

لا يعيد إنتاج سياسات النظام السابق

[12]

شؤون عربية ودولية



من 2024 إلى 2025

15

شؤون اقتصادية



سياسات الانفتاح الاقتصادي المجرّبة التي تذكرنا بالدرية المقيمة

08

سورية على الطريق الجديدة



سورية على الطريق الجديدة... لا تخافوا المولود الجديد!

06

شؤون عمالية



الصناعة الوطنية والعمال في خطر

02

العمال المفلسون بالزيادة موعودون



أفلس العمال في كلا القطاعين العام والخاص منذ أسبوعين على الأقل، ولم يبق في جيوبهم ثمن قوت عائلاتهم، ويمكن استثناء بعض الشرائح بالقطاع العام، وغالبية المتقاعدين المدنيين الذين نالوا مستحقاتهم الشحيحة أو جزءاً منها، ولكن الكثرة الباقية ما زالت بلا أجور، وإن من الله عليهم وأفرج عن روايتهم المحبوسة، فبالكاد ستغطي جزءاً من احتياجاتهم المعيشي والخدمي، لأن الأجور التي كانوا يتقاضونها بالأصل لا تغطي 5% من كلفة معيشة عائلاتهم المثقلة بالعوز والحرمان.

النسبي ببعض المواد كالكسك والبيض والخضراوات، لكن هذا الانخفاض أقل من ازدياد تكاليف أخرى يومية مثل المحروقات والخبز والمواصلات، التي ارتفعت بنسب مضاعفة جراء إطلاق رصاصة الرحمة على آخر فترات الدعم الحكومي، وعليه فإن بحر الطينة التي وعد العاملون بأجر به، قد يتحول لسيل جارف يستكمل انحدار معيشتهم للدرك الأسفل من الحياة.

لكل حكومة تسمية ودور

كان من المناسب أن تكون إجراءات حكومة تصريف الأعمال إجراءات إنقاذ وأن تتخذ القرارات بناء على ذلك بدل التخطيط الاستراتيجي وتحديد النهج الاقتصادي وغيرها من القضايا المستدامة التي من المفترض أن تكون من مهام الحكومة المنتخبة شعبياً بعد انتهاء المرحلة الانتقالية الناتجة عن حوار وطني شامل. فتسمية نوع الحكومة ليس مجرد تسمية بل هو تعبير عن مهامها ودورها فلتتبع حكومة الإنقاذ أو تصريف الأعمال ضمن مهامها، ولتعمل الحكومة الانتقالية القادمة عملها الانتقالي حتى تأتي الحكومة المنتخبة وتمضي بالبلاد نحو مستقبل اختاره الشعب لا سواه.

أن يتم صرف الرواتب بالوقت المطلوب دون انتظار ما لا يستطيع العمال انتظاره.

مناهة المعلومات والتخدير الإعلامي

من المرجح أن يبدأ العمال والموظفون بالحصول على رواتبهم تبعاً خلال الأسبوع الذي يلي عطلة رأس السنة الميلادية، خاصة بعد ورود معلومات من بعض الدوائر أن الرواتب أصبحت في حساباتهم المصرفية، ليبقى السؤال الذي يشغل الأوساط العمالية: هل من زيادة تفي بوعود من وعدوا بها؟ وكما هي هذه الزيادة؟ فالمعلومات متضاربة ومتبدلة حيث كان التصريح الأول يتحدث عن زيادة 400% ثم سمعنا بأنها 300% وما فتئت أن تراجع النسبة لتصبح 100%، وما زالت النسبة غير معلومة أو ثابتة و«الله يجبرنا ما نصير» 30% أو 40% تحت حجة نضح بها وسائل الإعلام وهي انخفاض الأسعار بشكل عام والمواد الغذائية بشكل خاص، وعلى رأسها الموز والكيوي، وكأن موائد العمال غنية بها أو أنهم قادرون على شرائها حتى إن أصبح الكيلو بـ 10 آلاف ليرة سورية، وهذا لا يعني إنكار حصول هذا الانخفاض

قاسيون- المكتب العمالي لحزب الإرادة الشعبية

حرروا الرواتب مع الزيادة واشتغلوا على مهلكم

حتى تاريخ تحرير هذا المقال «في اليوم الرابع من العام الجديد»، لم يقبض عمال القطاع العام أي رواتب، وما زاد الطين بلة تلك المعلومات الغزيرة والمتضاربة عن أسباب التأخر، سواء من جهات «رسمية» أو إعلامية، وليس هناك من شيء واضح ونهائي، خاصة مع جملة ما يحصل من إجراءات إدارية وبيروقراطية في المؤسسات والمديريات في المحافظات كافة، سواء بتعبئة البيانات الورقية أو عبر التطبيقات البرمجية وتضييع الموظفين والعمال بالتفاصيل والإجراءات، وربما تحتاج الحكومة المؤقتة لها، وربما هي ضرورية من وجهة نظرهم، لكن ذلك لا ينفي حكماً الضرورة الأشد ألا وهي إخلاء سبيل مستحقات العمال من أجور وتعويضات وغيرها، فليس من الحكمة والمنطق أن ينتظروا حتى تستكمل الجهات العاملة على البيانات عملها بالكامل، خاصة في ظل حجم هذا العمل وصعوباته من جهة، وقلة خبرة المسؤولين عنها وغرقهم في التيه من جهة ثانية، وكان من الأجدى

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الصناعة الوطنية والعمال في خطر

يتوالى تبعاً ارتفاع لهيب الأسعار بسبب الإجراءات التي اتخذتها حكومة تصريف الأعمال بأن ألغت ما تبقى من فترات الدعم بجرّة قلم، دون النظر إلى الواقع المعيشي الذي يعيشه الفقراء عموماً، ومنهم العمال. ويبدو أن هذا اللهيب مستمر ولا راد له طالما تلك الإجراءات مستمرة، وكذلك بقاء الناس على حالهم؛ بين الدعاء بالفرج وبين شتم من كان السبب في أزمته، فالأزمات مستمرة وممتدة ابتداءً من رغيف الخبز وليس انتهاءً بقطرة الماء التي يحاولون الحصول عليها بشق الأنفس.

الحكومة الجديدة التقت الفعاليات الصناعية في حلب ودمشق، ووعدهم كسابقاتها من الحكومات أن تعمل على مساعدتهم في حماية الإنتاج الوطني وأن تقدم لهم المساعدة في تأمين الطاقة بمختلف أنواعها اللازمة في تشغيل المعامل، ولكن في الوقت نفسه فتحت الحدود على مصراعها أمام البضائع الأجنبية، التي امتلأت بها الشوارع وبأسعار أقل من مثيلاتها المنتجة محلياً، وكان التاريخ يعيد نفسه، حيث عمل الحكم السابق على ضرب الإنتاج المحلي، بفتح الطريق أمام البضائع الأجنبية حيث حصل ما حصل.

هذا يعني أنه إذا استمر الحال على ما هو عليه، لن يبقى من المعامل التي تعمل وتنتج غير كل طويل عمر، وبصعوبة وبتكاليف عالية وتسويق منخفض. وهذا الواقع الصعب الذي يضرب الصناعة السورية سيتطور نحو الأصعب طالما أن المسببات لا تزال موجودة، وليس بالأق ما يشير إلى إزالتها أو التخفيف منها، بالرغم من كل الوعود التي قدمتها حكومة تصريف الأعمال للصناعيين باجتماعاتها معهم، والتي تبقى وعوداً لا غير، وتبقى الصناعة تسير نحو الهاوية بتسارع.

إن هذا له منعكسه السياسي والاجتماعي الخطير، وكذلك على الاقتصاد الوطني برمته وعلى الطبقة العاملة التي صير جزءاً مهم منها في هذه الحالة هو الشارع والانضمام إلى جيش العاطلين عن العمل، حيث يكون الخيار أمامهم افتراض البسطات بالشوارع كما هو جار الآن لآلاف من الشباب الذين دفعتهم ظروفهم إلى البحث عن عمل، أي عمل، مهما كان، مما يعني مزيداً من الخسائر الوطنية للشباب القادرين على العمل والإنتاج، وهذه الخسائر لا تقدر بثمن، ويضحى بها مجاناً. إن الطبقة العاملة السورية بالرغم مما خسرت من قوى ومن حقوق على مدار العقود السابقة والسنوات الحالية من عمر الأزمات، ستمر بطريق صعب وطويل من أجل ترتيب أوضاعها، التي جرى عليها تعديل كبير من حيث عددها وكوادرها الطليعية وتصنيفها المهني، ولكن هذا الطريق هو ممر إجباري للدفاع عن حقوقها، ولنخض الكثير من الأوهام العالقة في الأذهان حول تحسين أوضاعها المعيشية، وفي مقدمتها الأجور. فعليها أن تنظم نفسها وتصبح قوة لها وزنها السياسي والاقتصادي لتساهم وتشارك في عملية التغيير المطلوبة والتي ينشدها الشعب السوري.

لعلمكم: «العمال قاعدين بلا شغل»

بتعرفو شعور لما تكون طاير من الفرحة وفجأة تخبط بحيط عالي يرجع يرميك موبس عالارض، لتحت الارض... هذا الشعور تماماً اللي أنا وزملائي العمال اللي عم نشعرو بهالفترة. وللعلم أنا بشتغل مدير إنتاج بمعمل لإحدى الشركات المتوسطة المتخصصة بالألبسة النسائية، وعنا سلسلة محلات بيع مباشر، وعنا شويّة تعاقدات توريد للمولات، يعني فعلياً نحن منصنع ومنبيع مباشر، ومنعتمد بشكل أساسي عالقماش الوطني بنسبة 65% والخامات اللي ما بنتجج محلياً منجيبها عن طريق بيروت أو استيراد نظامي من الصين أو الهند.

■ فرح عمار

راحت السكرة واجت الفكرة

مترجع لموضوعنا، فيبعد هروب المغضوب كلياتنا بالشركة من صاحب الرزق للإدارة للعمال رسمنا أحلام، ويلشنا نحكي أنو يا سلام هلق بلش الشغل عن جد، ولح نرجع نشغل ونتوسّع ونرجع نصدر للخليج والأردن وأوروبا، وحي توسع إنتاج القماش الوطني وتروح إتاوة الجهة الفلانية ورسوم الجهة العلانية وإتاوة الحواجز ورشوات اللي بيسوى واللي ما بيسوى، وإنو حنخلص من المنصة وحتنزل الكلف وتنزل أسعار المستهلك، ويرتفع البيع وتزيد ساعات شغلنا وعدد القطع المنتجة وبالتالي حترتفع رواتبنا، وصار هاد حديثنا اليومي. ويلشنا بقسم الإنتاج ندرس الوضع ونجهز الخطط وزادت الأحلام الوردية والسيناريوهات اللي رسمناها يوم بعد يوم... لحتي بلشنا نشوف قوافل البضائع التركية ومنها الألبسة والقماش وحتى البالة عم تفوت عالبلد بالإضافة لتوجه تجار كثير لاستيراد بضائع من الصين. هون راحت السكرة واجت الفكرة.

«ما في إنتاج وما في رواتب»

حالياً نحن واقفين عن الشغل بشكل عام والإنتاج بشكل خاص، وعمال المعمل والورشات اللي بيشتغلو لحسابنا قاعدين بالببيت، مو بس لأنو خطّ الكهربا الصناعي انقطع، أو لأنو خطة إنتاج الشتا انتهت، أو لأنو المبيعات تدهورت؛ لأنو ببساطة ناظرين قرارنا بالإدارة الخاص بالإننتاج، وهاد القرار مستحيل يطالع بهيك ظروف، رغم وجود خطة إنتاج سابقة خاصة بعيدة النظر، بس على أي قاعدة بدنا ناخذ قرار؟ وسعرنا بسعر الصناعيين كلهم و بكل

القطاعات وخاصة الغذائية والنسيجية اللي واقفين وناظرين ليشوفوا شو التطورات والإجراءات؟ لأنو الكلام عن السوق الحر مع حماية المنتج المحلي، مع كلام المسؤولين الحاليين عن أنو سورية بلد زراعي بالدرجة الأولى، مع غزو البضائع الأجنبية للأسواق... مليون تناقضات. ضيف عليه مشكلة الطاقة، وفوق كل هاد ضعف الطلب والاستهلاك، بسبب ضعف القوة الشرائية للأغلبية السورية؛ لدرجة أنو حتى محلات البيع المباشر بلشت تخسر، وما عم تطلع كلفها، وصار ينحكي عن

تسريح جزء من الموظفين لينضموا لعمال الإنتاج بالبيوت، وبدون شغل وبدون رواتب.

اساس التنافس دعم الحكومة وعادلة الأجور

نحن كعمال وصناعيين ما منخاف من السوق المفتوحة بقطاع النسيج لأنو واثقين من خبرتنا وإمكاناتنا، بس هاد بحال كان منافسة عادلة بالبنية التحتية والطاقة وسلاسل التوريد والميزات الجمركية للمواد الخام، وتسهيلات حكومية للصناعة ومظلة عادلة للعمال وحنفوت

السوق العالمية، وننافس وننجح، وهالشئي مو متوفر أبداً حالياً، وما زال ما في خطط بديلة تحمي الصناعة والعمال فالمفترض ما نسمح بفوضى تدفق بضائع بهالشكل والطريقة، لأنها أسهل طريقة ليضرب من بقي من الصناعيين وعمالهم الشناتي ويرحلوا، نحن بحاجة نمشي المعامل والورشات بكامل طاقتها وعمالها، لأن العمال مالهم غير شغلهم وراتبهم ليعيشوا مئو، ومو ناقصنا بطالة أكثر من الموجودة، فأخطر شي البطالة والفقر وتوقف الإنتاج.

الطبقة العاملة



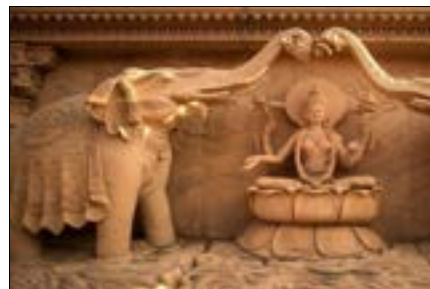
نيوزيلندا: موظفو الحدود يضربون

بدأ موظفو الحدود والهجرة في نيوزيلندا إضراباً عن العمل في ليلة رأس السنة الجديدة خلال فترة السفر الصيفية المزدحمة، بعد رفض الحكومة تقديم زيادة في الأجور. وكان نحو 3000 عضو في نقابة وزارة الأعمال والابتكار والتوظيف قد نفذوا إضراباً في وقت سابق من هذا الشهر، لكن موظفي الحدود اضطروا إلى إعطاء إشعار أطول. يشمل الإجراء الذي بدأ يوم الثلاثاء 2024/12/31 وينتهي في 20 كانون الثاني 2025 أعضاء في جمعية الخدمة العامة يعملون على الحدود. قالت سكرتيرة نقابة الخدمة العامة إن العاملين «تعرضوا لعدم الاحترام تماماً» من قبل الحكومة، وأضافت: «يستحق موظفو عمليات الحدود وجميع العاملين زيادة عادلة في الأجور نحترم العمل القيم الذي يقومون به في مختلف أنحاء الاقتصاد، وتعكس ضغوط تكاليف المعيشة. ستواصل النقابة الضغط من أجل ذلك».



البرتغال: عمال الفنادق في إضراب لمدة ثلاثة أيام في ماديرا

بدأ عمال قطاع الفنادق في ماديرا (في البرتغال) إضراباً عاماً عن العمل لمدة ثلاثة أيام منذ يوم الإثنين 2024/12/30. والهدف من هذا الإضراب هو المطالبة بزيادة رواتب جميع عمال قطاع الفنادق بمقدار 75 يورو. هذا ويأتي الإضراب في وقت يبلغ فيه معدل إشغال الفنادق نحو 100%. هذا وقد رفضت نقابة العمال الاقتراح الذي تقدم به مجلس الفنادق التابع للرابطة التجارية والصناعية في فونشال، والتي تمثل رواد الأعمال في الفنادق. حيث اقتصر الاقتراح المذكور على زيادة للرواتب بمقدار 53 يورو فقط في وقت سابق خلال المفاوضات، فقرروا مواصلة الإضراب. وماديرا هي مجموعة من الجزر تقع في المحيط الأطلسي شمال غربي أفريقيا، تتبع البرتغال، وعاصمة الجزر فنشال، وتبلغ مساحتها 801 كم مربع.



الهند: عمال الكهرباء يعقدون إضراباً وطنياً

نفذ عمال الكهرباء في جميع أنحاء الهند إضراباً عن العمل ضد الخصخصة التي تحاول الحكومة تطبيقها في 30 كانون الأول 2024. كما أقيمت احتجاجات تضامنية في ولايات مختلفة لدعم عمال قطاع الطاقة المحتجين في تشانديغار وأوتار براديش وتيلانجانا. هذا وقد دعا للإضراب اتحاد عمال الكهرباء في الهند. وقال الاتحاد في بيان له: «إن هذا التحرك على مستوى البلاد يعبر بقوة عن التصميم الراسخ لعمال الكهرباء في الهند على حماية أصولها العامة، ويوضح التضامن الهائل من الطبقة العاملة في دعم النضال». وشارك في الإضراب أكثر من 90% من إجمالي عمال الكهرباء، وفي الوقت نفسه، نظم عمال النقل البري تحت لواء اتحاد عمال النقل البري في عموم الهند وقفة تضامنية مع موظفي قطاع الكهرباء في مختلف أنحاء البلاد.



آلاف العاملين في مجال الرعاية الصحية في مستشفيات بروفيدينس يضربون

أعلن عمال الرعاية الصحية في بروفيدينس بولاية أوريغون، يوم الإثنين 2024/12/30 أنه إذا لم تتمكّن النقابة من التوصل إلى اتفاق مع بروفيدينس، يضمن حقوق العاملين، وخاصة زيادة الأجور، فإن من المقرر أن يبدأ إضراب مفتوح عن العمل في 10 كانون الثاني 2025. يشارك في الإضراب ما يزيد عن 5000 عامل في جميع مستشفيات بروفيدينس الثمانية في ولاية أوريغون، وسيضم إليهم الأطباء والممارسون المتقدمون، لزيادة قوتها التفاوضية، وفقاً للنقابة وبروفيدينس. وفي سانت فينسنت، أكبر مستشفى في بروفيدينس بالولاية، يشارك بالإضراب 70 طبيباً نقابياً ومساعداً للأطباء وممارساً ترميضياً، والأطباء الذين يديرون الرعاية اليومية. كما يشارك 80 طبيباً متخصصاً في منطقة بورتلاند في أمراض النساء والتوليد وقابلات معتمدات وممارسي التمريض أيضاً في الإضراب.

من يحمي قطاع الدولة

المال العام هو ملك للمجتمع بأفراده كافة، وليس ملكاً لأفراد أو مجموعة من الأفراد في المجتمع. ومهمة سلطات الدولة بكل أجهزتها الإشراف عليه وحسن إدارته وتطويره للصالح العام. وهي مسؤولة على حمايته والحفاظ عليه وعدم التفريط به تحت أي ظرف كان أمام المجتمع، باعتبارها راعية للمجتمع، مهما كان شكلها سواء كانت هذه السلطات مؤقتة، أو انتقالية أو غير ذلك من المسميات.



■ نبيك عكام

الأمل لهذه المؤسسات والمنشآت الصناعية المختلفة والزراعية، والمرافق وتطويرها، والتي منها قطاع الكهرباء والاتصالات والمياه والقطاع الصحي العام والأموال العامة، وذلك بزيادة الدخل الوطني وانعكاسه المباشر على كل العاملين بأجر، عن طريق زيادة نسب النمو بالاستثمار الأكبر في القطاعات الإنتاجية، من صناعة وزراعة وتقديم الدعم اللازم لها، وليس بيعها أو تأجيرها سواء لأفراد أو شركات خاصة، محلية أو عابرة للحدود الوطنية، ومن جهة أخرى رفع الحد الأدنى للأجور، وذلك بما يوازي المتوسط لتكاليف المعيشة، أو على الأقل الحد الأدنى لتكاليف المعيشة، الذي يؤدي بطبيعة الحال لرفع مستوى معيشة المواطنين وخاصة العاملين بأجر. وأن يعطى كل عامل أجراً عادلاً حسب نوعية العمل ومردوده، على ألا يقل عن الحد الأدنى للأجور الذي يضمن متطلبات الحياة المعيشية وتغيرها. ولكي يؤدي المال العام وظيفته الاقتصادية والاجتماعية وجب على هذه الحكومة أو تلك تأمين كل ضروريات والمنشآت في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بما يضمن الحماية اللازمة والضرورية من الأخطار والحوادث، أو تعطيل الإنتاج وذلك عبر تطوير أدوات الإنتاج وتوفير مستلزماتها كافة من مواد أولية وتأمين اليد العاملة لعملية الإنتاج، لا أن تقوم بخصخصتها أو بيعها تحت مسميات تضليلية.

ويتضمن المال العام الثروات الطبيعية والمنشآت والمؤسسات الصناعية منها أو الزراعية، والمرافق العامة في البلاد. وفي الحروب أو الأزمات التي تتعرض لها البلاد، تعتبر حماية هذه الثروات والمنشآت والمؤسسات من المهمات الوطنية الكبرى على عاتق الحكومة، أيّاً كان شكلها، فمن واجباتها الأساسية القيام بذلك. وكذلك من مهمات المنظمات الشعبية المختلفة، وخاصة النقابات العمالية، والقوى السياسية والمجتمعية، التي تمثل الطبقة الأوسع في المجتمع، مراقبة أداء الحكومة في حماية الأموال العامة ومنعها من التفريط بهذا المال أو إساءة استخدامه. والدفاع عن هذه المصالح بوصفهم أفراداً في هذا المجتمع وأصحاباً للمال العام، وليسوا شركاء للحكومة في وظيفتها ومهمتها المنوطة بها المتعلقة بإدارتها للمال العام وإعادة توزيعه بشكل يحقق العدالة الاجتماعية. وذلك باستخدام كل الطرق والأساليب التي تضمنتها الشرائع الدولية والوطنية، بما فيها التظاهرات والإضرابات ضماناً لحق المجتمع أفراداً كافة.

إدارة المال العام

وفقاً لجوهر إدارة الأموال العامة، تحدّد واجبات الرعاية والحماية الاقتصادية والاجتماعية من جانب هذه الحكومات، أيّاً كان شكلها كما ذكرنا آنفاً، من خلال الاستخدام

متابعة سياسات السلطة الهاربة

لقد باتت عملية التطور الصناعي والتقدم التكنولوجي ضرورة رئيسية للثروة، فهي من الضروريات التي لا يمكن الاستغناء عنها، لأنها الطوق الذي يحمي الاقتصاد الوطني، وبالتالي يحمي اليد العاملة. واليوم يبدو أن الحكومة المؤقتة تبذل كل ما بوسعها لتوفير أفضل الظروف والأوضاع الملائمة لقوى رأس المال والمستثمرين المختلفة، استكمالاً لما كانت ماضية به السلطة الهاربة، بحجة جذب هذه الاستثمارات المختلفة العربية منها والأجنبية إضافة للمحلية، تحت يافطات عدة ومنها إعادة الإعمار. أما تحسين القطاعات العامة المختلفة وخاصة الإنتاجية، وتحسين أجور العاملين فيها بما يتناسب مع الوضع المعيشي، وإيجاد تلك البيئة القانونية والتشريعية التي تضمن حقوقهم المختلفة في العمل والحياة الكريمة، فهي بعيدة عنها. وهذا كان السبب الأساسي لانفجار الأزمة في 2011 وما خلفه من مأس

ما هو الدخل اللازم لتغطية الحاجات الأساسية والضرورية والغذائية للفرد والأسرة في البلاد حيث أصبح الدخل لا يغطي الحاجات الضرورية

وويلات على الشعب السوري والبلاد عامة.

الأساسيات من نسبة الدخل

ومن ناقل القول التأكيد على أهمية الأجور والأسعار، فهذه القضية باتت مشكلة يومية يعيشها العباد، وهي تعني الوجود بحد ذاته. فقد أثقلت نفقات تكاليف المعيشة كل المواطنين وبالأخص العاملين بأجر والمتقاعدين بشكل أكبر. والسؤال اليوم الذي يطرح بكل جدية: ما هو الدخل اللازم لتغطية الحاجات الأساسية والضرورية والغذائية للفرد والأسرة في البلاد، حيث أصبح الدخل لا يغطي الحاجات الضرورية. إن الدراسات الاقتصادية الأكثر قرباً للرأسمالية تشير إلى أنه لا يجوز أن تتجاوز الاحتياجات الأساسية للفرد نسبة 50% من الدخل. إن سياسة تجميد الرواتب والأجور عامل مهم لتحفيز وتبرير جميع أشكال الفساد، والأخطر منها الفساد الاقتصادي الذي يفرط بالمصالح العامة.

انتبهوا لسوق العمل

■ قاسيون

ارتفاع عدد المحتاجين للعمل وللدخل فوراً

فإذا استندنا إلى حال سوق العمل ما قبل تاريخ 8-12 حيث كانت البطالة و التهميش تصل إلى نسب قياسية وفرص العمل شحيحة وضيقة للغاية فإن الحال الآن شديد الصعوبة والخطر كون أعداد المحتاجين للعمل والدخل بأسرع وقت أصبح كبيراً للغاية والعجلة الاقتصادية متوقفة بشكل شبه كلي ولا يوجد بالأفق القريب أي حلول متعلقة بفتح جبهات عمل كبرى أو متوسطة بكل القطاعات لذلك من الطبيعي أن تكون هذه التساؤلات مليئة بالقلق والخوف لأن استمرار وتوسع البطالة دون حلول إنقاذ استراتيجية تهدد مئات آلاف العائلات المعتمدة على الأجور بلا أي دخل يذكر مما يزيد من فقرهم وحرمانهم من مقومات الحياة، أضف

تدور بالأوساط العمالية والاجتماعية العديد من الأسئلة الملحة المتعلقة بسوق العمل الحالي، ومستقبل ملايين السوريين المعتمدين على الأجور ومن المؤكد بأنه ليس من السهولة الحديث عن هذا الموضوع الكبير والغوص فيه في هذه المرحلة من التغيرات السريعة والفوضى الكبرى التي أصابت سوق العمل الذي هو بالأصل مشوه فقد توسعت فيه نسبة المهمشين التي عززت المخاطر الاجتماعية ورفعت نسبة الجريمة والأعمال غير القانونية باشكالها كافة، لكن ذلك لا يلغي ضرورة طرح التساؤلات عن واقع سوق العمل الحالي الذي تسارعت تغيراته الكمية والنوعية بشكل كبير نتيجة وفود ملايين الأفراد له، فهناك مئات الآلاف من المجندين الإلزاميين الذين عادوا بعد حل الجيش أصف إليهم الأعداد الكبيرة من النازحين العائدين إلى مدنها وبلداتهم وقراهم ناهيك عن الأعداد الكبيرة من اللاجئين القادمين من دول الجوار.

إليه تلك الخطورة المهددة للمجتمع بأكمله إذا ما استمرت البطالة إلى مرحلة اليأس وبالتالي إلى التهميش الذي ينتج ظواهر اجتماعية شديدة الخطورة ونتائج كارثية بالمطلق.

الحل سياسي

نعلم تماماً بأن قضية بحجم قضية سوق العمل بحاجة إلى حلول ليست بالسهلة ولا يمكن علاجها «بعصا موسى» ولا يمكن التخطيط لإعادة رسمه بشهر أو شهرين ويحتاج لمرحلة استقرار أممي وسياسي وهذا ما يجعلنا نحث بالإسراع بالحلول السياسية المرتقبة على مبدأ مشاركة الجميع للبدء بمعالجة كل القضايا الملحة ورسم سياسات انتقالية علمية ووطنية تؤمن لنا الوقاية من أمراض لا يمكن علاجها لاحقاً لتعيد ما كنا نقوله دائماً لا يوجد حل اقتصادي لجميع الحلول سياسية فانتبهوا لسوق العمل.



في سورية: انتهى الطور الأول وبدأ طور ثانٍ من الحركة الشعبية!



ستبقى صناديق سوداء كثيرة مغلقة لسنوات، وربما لعقود قادمة، حول ما جرى بالضبط يوم 8 كانون الأول / ديسمبر، وفي الأيام القليلة التي سبقتها في سورية.

■ مهند دليقان

سيكون من الصعب أيضاً، وضع اليد بشكل ملموس، في أي وقت قريب، على حقيقة الاتفاقات الدولية التي شكلت الإطار الذي أدى لفرار بشار الأسد وسقوط سلطته، دون قتال عملياً.

ما يمكن تأكيده حتى الآن، والاستناد إليه في فهم ما جرى، وفي تقييم المرحلة التي وصلت إليها سورية، واستشراف ما هي مقبلة عليه، هو الأمور التالية:

أولاً: انهيار سلطة بشار الأسد، ورغم أن الطريقة التي حصل بها كانت مفاجئة، إلا أنه لم يكن خارج التوقعات المنطقية؛ الأسد فقد منذ سنوات ما تبقى من الحاضنة الشعبية التي لم يقدم لها أي حلول من أي نوع، لأي مشكلة، بما في ذلك أصغر المشاكل وأبسطها. وزادها فقراً عبر رفع درجات الذهب واللبلة، وأغلق أبواب الحل السياسي بكل طريقة ممكنة، وأعاق الجهود كلها التي بذلت لإعادة لحمة سورية بعد توقف القتال لأكثر من 5 سنوات متواصلة، بجهود مجموعة أستانا بالدرجة الأولى. بالتوازي، فإن سلطة بشار الأسد حاولت الاستمرار إلى ما لا نهاية في لعبة انتهى زمنها، والمقصود هو محاولة اللعب بين الأقطاب الدولية المختلفة، مع وضع كل البيض الأساسي في سلة الغرب من تحت الطاولة... الاشتداد المتسارع للصراع الدولي، ضيق هوامش هذه اللعبة، وأوصلها إلى نهايتها مع تعنت الأسد ضد تسوية مع تركيا برعاية روسية وإيرانية، كان من شأنها كسر العقوبات الغربية، ومع تعنته في رفض تطبيق القرار 2254 الذي يشكل خارطة الحل السياسي المؤدية لاستعادة وحدة سورية. ثانياً: اتضح أن الأمور متجهة نحو وقف

إطلاق النار على الجبهة اللبنانية، كان من الواضح لدينا أن الخطوة التالية ستكون سورية، بوصفها الخاضعة للضعيفة بفعل الكارثة المستمرة منذ ما يقرب من 14 سنة. بهذا المعنى، فقد كان مطلوباً "إسرائيلياً" وأمريكياً، شل المركز السياسي في سورية، بالتوازي مع إشعال الجبهات كلها، في الجنوب والشمال الشرقي والشمال الغربي والوسط، باتجاه فوضى هجينة شاملة، وباتجاه مقتل جديدة أضخم مما مر كله، ووصولاً إلى تقسيم سورية نهائياً. وإذا كان هذا الأمر واضحاً لنا كقوة سياسية محلية، فإنه بالتأكيد كان واضحاً أيضاً، وبشكل أكثر تفصيلاً، للقوى الدولية والإقليمية المستهدفة بالمشروع الأمريكي والصهيوني، وبينها بما يخص سورية ثلاثي أستانا، وخاصة روسيا وتركيا. ولذا ليس من المستبعد الافتراض أنه قد تم انتزاع زمام المبادرة من يد "الإسرائيليين" والأمريكي، وبطرق غير متوقعة، باتجاه تمرير إنهاء النظام بأبسر الأشكال وأقلها تكلفة، وبما يضع أساساً لاستعادة وحدة سورية بدلاً من تقسيمها.

ثالثاً: بعد أن قام بشار الأسد بأخر خدماته لأعداء سورية عبر الحل العملي للجيش السوري، تم استكمال هذه «الخدمة»، بعمليات القصف الواسع التي قام بها الكيان الصهيوني مدمراً قسماً هائلاً من عتاد الجيش، ومن ثم بعدوان بري توغل من خلاله في محافظة القنيطرة السورية وجبل الشيخ، وصولاً إلى حدود ريف درعا وريف دمشق. ويعبر هذا السلوك ضمناً عن عدم رضا الصهيوني عن الاتجاه الذي تسير وفقه الأمور، وإصراره على محاولة التدخل في صياغتها بالاتجاه الأساسي الذي يريده، أي باتجاه التقسيم والحرب الأهلية الداخلية، وهو ما يقوم الشعب

السوري بنضال ثابت ضده، برز بين أشكاله وقوف أبناء ريف درعا بصدور عارية في وجه الاحتلال، وهم أنفسهم من المعارضين الذين نكل بهم الأسد سابقاً، واتهمهم بالعمالة والخيانة الوطنية...

رابعاً: ما جرى حتى الآن في سورية هو إسقاط للسلطة، وليس إسقاطاً للنظام؛ النظام ما يزال قائماً من حيث جوهره؛ فالتوجه الاقتصادي الذي تعلن عنه السلطة الجديدة ما يزال هو نفسه الاتجاه السابق نحو الليبرالية و«اقتصاد السوق الحر»، وفي الاتجاه الديمقراطي ما يزال الاستئثار وعقبة «الحزب القائد»، هما الأمر السائد حتى اللحظة، إضافة إلى إشارات ورسائل غير مطمئنة بما يخص حريات وحقوق الناس، ويضاف إلى ذلك أن الموقف الوطني، بما في ذلك اللفظي، ما يزال متخبطاً، ويتضمن إشارات شديدة السلبية، بما فيها تلك التي أطلقها قبل أيام محافظ دمشق المعين حديثاً في حديثه مع إذاعة أمريكية، والتي اضطر للتراجع عنها تحت ضغط الشارع السوري، الذي لم ولن يقبل بالذل الوطني، ولن يتخلى عن موقعه بما يخص ضرورة استعادة أرضه المحتلة، ووقوفه إلى جانب الشعب الفلسطيني.

خامساً: ولأن ما جرى ليس أبعد حتى اللحظة من إسقاط السلطة، كما جرى سابقاً في تونس ومصر، حيث جرى إلى حد بعيد تغيير الطرايبش وإبقاء النظام على حاله، فإن أمام الشعب السوري موجة جديدة من النضال باتجاه امتلاك السلطة الحقيقية على بلاده وثرواته. ورغم ما قد تبدو عليه الصورة لكثيرين من سوداوية انطلاقاً من أن فصيلاً ما يزال مصنفاً تحت قوائم الإرهاب هو من استولى على السلطة، إلا أن الوقائع على الأرض أكثر تعقيداً من جهة، ومساحة العمل والنضال السياسي أوسع مما قد يجري تصويره من جهة ثانية، يعود ذلك إلى تضافر عدة عوامل، بينها: أن سورية أعقد وأكبر من

أن يتمكن أي فصيل من الهيمنة عليها، وأيضاً أن الشعب السوري متحفز للحدود القصوى لمنع تكرار الماضي، ومتحفز للعمل السياسي الواسع المنظم، وللمشاركة الفاعلة في تقرير مصيره بنفسه، وهذا ما نعايشه بشكل يومي على الأرض السورية.

سادساً: ضمن النضال العام للشعب السوري، يفتتح حزبنا، حزب الإرادة الشعبية، مرحلة جديدة من العمل التنظيمي والسياسي الواسع النطاق في الشارع السوري، ويتابع بذلك نضاله المستمر منذ ما قبل 2011، ولكن الآن مع أفق أوسع للعمل ومع استعداد أعلى من عموم السوريين للانخراط الجاد في العمل السياسي.

سابعاً: بعد أيام قليلة من فرار بشار الأسد، بدأت محاولات لتفجير السلم الأهلي في عدة أماكن في سورية، ساهم بها تجار الحرب السابقة بأشكالهم المختلفة، وبالتأكيد هناك أياد خارجية على رأسها الصهيوني، تحاول دفع الأمور نحو الدم. تم حتى الآن تطويق التجربة الأولى للتفجير، والعامل الأول في منعه كان وعي السوريين الذي اكتسبوه، ودفنوا ثمنه عذابات كبرى ودماء غزيرة، وتوقفهم إلى إنهاء الاقتتال. ولكن هذه التجارب ستكرر، وإغلاق الباب أمامها نهائياً لن يتم إلا عبر الدخول سريعاً في المرحلة الانتقالية، وفق مخططها العام المنصوص عليه في القرار 2254 الذي يضمن مشاركة واسعة للقوى السياسية السورية كلها باتجاه صياغة دستور جديد، وبعده انتخابات شاملة يقرر فيها الشعب السوري مصيره بنفسه.

أخيراً: موقع سورية وتموضعها الدولي، ليس ملكاً لمن يجلس على كرسي حكمها، أياً تكن خلفيته؛ تموضع سورية ملك للشعب السوري الذي سيحدد هو في نهاية المطاف، اتجاه السفينة ومرسأها.

«نشر هذا المقال لأول مرة في موقع «تقدم» الكويتي، الجمعة 3 كانون الثاني 2024».

موقع سورية وتموضعها الدولي ليس ملكاً لمن يجلس على كرسي حكمها تموضع سورية ملك للشعب السوري الذي سيحدد هو في نهاية المطاف اتجاه السفينة ومرسأها

سورية على الطريق الجديدة...



مع بدء الحركة الاحتجاجية في سورية في آذار 2011 اجتمعت هيئة تحرير جريدة قاسيون الناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية في دمشق، وهناك اتخذ القرار بفتح ملف بعنوان «سورية على مفترق طرق» كان الهم الأساسي في حينها أن يتحمل الحزب مسؤوليته السياسية، ويقدم لجمهوره حصيلة خبرته السياسية، ورأيه في القضايا المختلفة، استناداً إلى منصة علمية رصينة، وفي ذلك الوقت انكبت كوادرات الحزب الشابة على كتابة عشرات المقالات لنقاش القضايا الأساسية المطروحة، لكن صوت السلاح دفع ملايين السوريين للانكفاء مجدداً، والابتعاد المؤقت عن العمل السياسي، ومع تعقد الأزمة ضاقت فسحة الأمل، وجرت البلاد من أهله، وظل الباؤون فيها جالسين ينخرهم اليأس... أما اليوم، وقد سطعت الشمس مجدداً، ودفأت العظام الباردة، فإننا نواصل من منبر «قاسيون» وحزب الإرادة الشعبية من خلفها، وعبر الأقاليم الشابة بشكل أساسي، طرح مجموعة من المسائل أمام السوريين، علماً تركّز الضوء على المخرج الوحيد من أزمة وطنية وسياسية عميقة، جثمت فوق صدورنا لسنوات... سعياً وراء انتصارات أكبر قادمة... لأن أجمل الانتصارات هي تلك التي لم تات بعد...

من يريد الفوضى؟



ولا يكاد يمر يوم إلا وتشهد سورية حادثة مقلقة في مكان ما، ويراقب السوريون الغياري هذه الحوادث بقلق ويحاولون فهم الأحداث المتسارعة التي تجري حولهم، لكن إذا ما أردنا إدراك ما يحدث، علينا النظر إلى حجم التشابه بين هذه الأحداث وظروف وقوعها، وليس من الصعب أن ندرك أن هناك نشاطاً إعلامياً وسياسياً منظماً يهدف إلى شق صفوفنا، وتوجيه قوانا اتجاه بعضنا البعض، بدلاً من توجيه هذه الطاقات لرسم شكل المرحلة الانتقالية وإنجازها بأفضل شكل ممكن.

ولذلك يبدو السؤال حول طبيعة القوى التي تؤدي هذا الدور مشروعاً، ويجب الإجابة عنه، وتحديدًا، أن نجاح هذه المحاولات يعني جرّ سورية إلى فوضى، إن حدثت يمكن أن تنهي وجودها، وهذا بيت القصيد، فمشروع إنهاء سورية

وتفتيتها يعيدنا بالذاكرة إلى الاحتلال الفرنسي، الذي سعى إلى تقسيم البلاد وفصل مكوناتها على أساس قومي وطائفي، وفي الواقع تشكلت سورية التي نعرفها اليوم على أساس مقاومة هذا المشروع الاستعماري بالذات، الذي لم يستهدف سورية فحسب، بل استهدف دول الشرق جميعها، وليس من الصعب رؤية كيف تحوكت «إسرائيل» إلى الوكيل الحصري لمشروع الاستعمار، ولم تترك فرصة لإثبات ذلك، عبر تدخلها المباشر أو عبر أذرعها، فصحيفة يديعوت أحرونوت قالت في مقال مؤخرًا: إن سورية «كيان مصطنع» وتقتضي مصلحة «إسرائيل» زوال هذا الكيان وإنهائه، عبر تفتيته إلى كتونات ما قبل الدولة الوطنية...

هذا الكلام الوقح، يساعدنا في معرفة إلى من يجب أن نتجه أصابع الاتهام...

معارك ضرورية ولكن!

حوار وطني حقيقي وجدي يجري ترجمة مخرجاته على أرض الواقع دون تغيير.

الثالثة: هي ضرورة نضال السوريين لإعادة عجلة الإنتاج للدوران، فإن كانت السلطة السابقة سعت إلى تعطيل ميادين الإنتاج كلها، فالمطلوب اليوم هو استعادة زمام المبادرة، وتأمين الموارد اللازمة لعودة السوريين للعمل، وزرع الأراضي وتشغيل الورش والمعامل، فإن استطعنا إنجاز ذلك فسنكون قد خطينا خطوة باتجاه تأمين عيشنا الكريم.

الأولى: هي العمل على صياغة موقف سوري موحد من الاعتداءات «الإسرائيلية» المتكررة، وبحث سبيل وقفها، لما لها من تأثير خطير على مستقبل البلاد.

الثانية: ترتبط بضرورة الحفاظ على الأمن والسلم الأهلي، وهذه المهمة لا يمكن إنجازها من قبل طرف واحد، بل تحتاج تضافر وتعاون بين المكونات الاجتماعية والسياسية كلها، سواء تلك الموجودة في السلطة اليوم، أو الموجودة في المجتمع، وينبغي زج قدرات الجميع في هذا الميدان، عبر

يعيش المجتمع السوري اليوم حالة من النشاط السياسي العالي، ويعمل بشكل دوري على إبداء الرأي في كل صغيرة وكبيرة، ما يزيد التفاؤل بمستقبل أفضل قادم، فالمشاكل في المجتمع تتراكم فعلياً عندما يغيب هذا النشاط، وينكفئ الناس عن الفعل السياسي، أما اليوم فتسمح هذه الدرجة العالية من النشاط بوضع المشاكل كلها على طاولة الحل، ويتعلم الناس كيف يدافعون عن حقوقهم وهويتهم وثقافتهم، لكن في خضم هذه المعارك، يجب ألا تغيب عنا مسائل أساسية لا تقبل التأجيل.



لا تخافوا المولود الجديد!

معها حتى يقوى عودها، وتستطيع صياغة برامج سياسية حقيقية، على قاعدة أن البرامج السياسية الوطنية تلتقي في نهاية المطاف، وتتحوّل إلى عناصر داعمة لبعضها البعض، في سبيل الوصول إلى تحقيق أهداف الثورة للوصول إلى نظام ديمقراطي وعادل... وإذا كان من المؤكد أن على القوى السياسية أن تضع خبراتها السابقة المتركمة عبر عشرات السنين بين يدي الناس، فإن عليها أيضاً أن تتعلم من الناس، وأن تكون منفتحة على تلقف مبادراتها والاستماع إلى صوتها واحترامه والبناء عليه...

المنظم هو المخرج الأمن الوحيد، ولا يمكن تجاوز المخاطر المحدقة إلا عبر ابتداء أشكال جديدة للعمل، تكون قادرة على توظيف هذه الطاقات الهائلة.

وهنا ينبغي لنا القول: إن تحقيق هذه الرغبة في تنظيم الصفوف، تحتاج أولاً أن تستند إلى تجارب تاريخية طويلة، بدلاً من السعي لاختراع العجلة من جديد، وتحتاج محاولات الناس إلى الرعاية والنصح كله. ويتوجب على القوى السياسية الوطنية كلها أن تتعامل مع هذه الظواهر الناشئة بشكل إيجابي، وأن تفتح قنوات اتصال

في كل يوم يحاول السوريون إيجاد أشكال مختلفة لتنظيم أنفسهم، وتظهر أسماء جديدة لتحالفات وتجمعات. ومع أن هذه الحالة تبدو للبعض شكلاً من أشكال التخبط، إلا أنها في الواقع تعكس مسألة مهمة، وهي أن الشعب السوري يدرك أنه بحاجة لتنظيم صفوفه، ويدرك أن جزءاً كبيراً من التكتلات السياسية السابقة اندثرت ولن تكون قادرة على البقاء في الظرف الجديد، ولذلك يضع الواقع أمامنا مهمة إيجاد السبيل لتنظيم الناس وتنظيم أفكارهم وطموحاتهم؛ فالعمل السياسي



لا تخافوا المولود الجديد!



عندما تأخر الغربيون عن «الحفلة»!

يتناسون أن هذه «الأقليات» وقفت في وجههم دائماً، ولم تنجر إلى هذه المكائد، وتمتلئ صفحات التاريخ السوري بمئات الحوادث التي تثبت ذلك، ربما ظل أشهرها يوم وقف رئيس الوزراء السوري الراحل فارس الخوري على منبر الجامع الأموي قائلاً: «إن كانت فرنسا تدعي أنها احتلت سورية لحمايتنا نحن المسيحيين من المسلمين، فأنا كمسيحي ومن على هذه المنبر أشهد أن لا إله إلا الله...»
التاريخ السوري حافل وعامر برجالاته الوطنيين الذين أثبتوا أنه في سورية ليس هناك «أقليات» و«أكثرية»... في سورية هناك أكثرية واحدة هي الشعب السوري، هي ولاة البلاد!

ترسل الدول الغربية وفودها يومياً إلى سورية، وتعد العدة للانخراط بالتطورات الأخيرة بأشكال مختلفة، تبدأ بالنشاط الدبلوماسي المباشر، ولا تنتهي بفتح أبواب التمويل للمنظمات غير الحكومية. وما يؤثر الانتباه أن معظم هذه الوفود تكاد لا تتوقف عن الحديث عن «حماية الأقليات» التي عانت لعقود طويلة من ممارسات هذه الدول بالتحديد، فـ «الأقليات» في سورية تعرضت تاريخياً لاضطهاد جماعي ممنهج من قبل قوى الفساد التي عملت كذراع داخلي للاستعمار.
واليوم، يتستمر المستعمرون التاريخيون وراء شعارات «حماية الأقليات» لتمير مشاريعهم المسمومة، ولكنهم

النشاط السياسي المنظم للسوريين وليس للبعث



العمل السياسي المنظم/الحزبي، شكل شعوراً ورد فعل سلبي تجاهه، لتكون هذه النتيجة إحدى أشكال التلاعب والقمع التي قامت بها السلطة الهاربة. لكن، ومن هذه النتيجة بالتحديد، وبعد زوال السلطة الهاربة، وانفتاح الباب على مصراعيه أمام العمل السياسي، بدأ يعي السوريون مجدداً، أن النشاط السياسي المنظم هو الوسيلة الحقيقية الفعالة لتحقيق وضمانة مصالحهم، بقراراتهم ورقابتهم.
وسورية اليوم بأمس الحاجة لهذا النشاط السياسي المنظم من قبل السوريين جميعهم: انطلاقاً من المبدأ الوطني الجامع، وصولاً لتحقيق مصالحهم الاقتصادية والمعيشية، عبر الديمقراطية، ودون المساس بكرامتهم ووحدتهم الوطنية وتحريير أرضهم.
لتكون السلطة الشعب، والكرامة للوطن، والثروة للجميع.

تعرض النشاط السياسي في سورية، ولأكثر من خمسين عاماً، للتشويه الممنهج والمتعمد في وعي السوريين، بدءاً من موضوعة «الحزب القائد الواحد» وصولاً للصورة النمطية التي جرى تقديمها وتعميمها فرضاً وقسراً على السوريين عبره، وعلى المستويين: الخطاب السياسي، والعمل المنظم.
حيث كان الخطاب السياسي: جامداً، مكرراً، انشائياً، مزائداً، بعيداً ومنفصلاً عن الواقع السوري، سواء بفهمه، أو باحتياجاته، أو ضروراته، وفارغاً من مضامين شعاراته عملياً في الممارسة.
وأما العمل المنظم، الحزبي: اتخذ طابعاً مكتئباً، رتيباً، بيروقراطياً، بأفضل أحواله، وصولاً لكونه انتهازياً ووسيلة لتحصيل المكاسب والمناصب، مروراً بتشويه مفهوم الروح النضالية الكفاحية المتأخية. وخلال العقود الخمسة هذه على أقل تقدير، نشأ جيلان جديان أمام نموذج سياسي مشوه من

خريطة كنز الموارد

هي شركات الاتصالات الخلوية التي عرف السوريون أصحابها السابقين، وكم نهبوا من خلفها، لذا ينبغي اليوم أن تستولي الدولة عليها وعلى الشركات المشابهة كلها.
وعلى هذا الأساس يفرض الطرف اليوم علينا استعادة ما يمكن استعادته من هذه الأموال المنهوبة، وتوحيد الأرض السورية، وتسخير مواردها كاملة لصالح عموم السوريين بشكل عادل، والأهم من ذلك: سد القنوات كلها، التي استخدمت سابقاً لتهريب الثروة إلى جيوب الفساد، الذي يستطع دائماً تغيير جلده مثل الحرباء.

المشكلة الأساسية التي تواجه الحكومة المؤقتة الحالية، أو أي حكومة قادمة، ستكون إيجاد الموارد اللازمة لتغطية أجور عادلة للسوريين، وبدء العمل على مشروع وطني تنموي، فهذه الموارد هي الكنز التي نحتاج الوصول إليه بأقصى سرعة، فجزء من ثروات السوريين المنهوبة تحول إلى شركات أمسكت عصب الاقتصاد وهي اليوم مورد أساسي لا ينبغي تركه، بل يجب إعادتها لأصحابها الحقيقيين: الشعب السوري وأبرز الأمثلة على ذلك:



سياسات الانفتاح الاقتصادي المجرّبة التي تذكرنا بالدرديّة المقبّية



على ضوء توضيح توجهات حكومتنا في تسيير الأعمال الحالية بتبني سياسات السوق الحر، والبدء بخطوات متسارعة من النقطة التي انتهت عندها السلطة الساقطة بالجملة الاقتصادي، وخاصة على مستوى إنهاء الدعم وتحرير الأسعار والأسواق، أطل الدردي مجدداً، بحكم موقعه في الأمم المتحدة هذه المرة، ليتصدر المشهد الاقتصادي السوري، مع حزمة جديدة من «الإصلاحات الاقتصادية» تتناسب مع عناوين المرحلة الحالية.

معنى الامير

قبل وصوله إلى دمشق بيومين عقد الدردي اجتماعاً مع رجال الأعمال السوريين في الإمارات، وحثهم على الاستثمار بقطاعات الكهرباء والمياه والتعليم وغيرها، ووعدهم بفرص استثمار بهذه القطاعات تصل قيمتها 100 مليار دولار.

وبتاريخ 2024/12/29 عقد اجتماعاً مع وزير الكهرباء المؤقت السيد عمر شقروك لبحث واقع الكهرباء، وبعدها بيومين بتاريخ 2024/12/31 التقى السيد أحمد الشرع، ولكن لم يرشح أية تفاصيل عن مضمون ومخرجات هذا اللقاء.

وعلى اعتبار أن السياسات الاقتصادية لحكومة تسيير الأعمال الحالية لا تختلف من حيث الجوهر عن سياسات الدردي والسلطة الساقطة، والتي ساهمت بشكل مباشر بإفكار العباد وإضعاف البلاد، نعيد التذكير ببعض النتائج الكارثية من واقع الأرقام المحققة للخطة الخمسية العاشرة التي امتدت من عام 2006 إلى عام 2010، والتي كان الدردي العراب الفعلي لها، بعنوانها الرئيسي التحول نحو الاقتصاد الحر والمفتوح، تحت مسمى «اقتصاد السوق الاجتماعي».

على صعيد الإنتاج المحلي

كان أبرز أهداف الخطة النظرية تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة بالاعتماد على القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة الكبيرة على حساب القطاعات الريعية، ولكن نتائج الخطة توضح حجم الضرر الذي لحق بقطاعات الإنتاج الحقيقي «الزراعي والصناعي» - العام والخاص».

فقد انخفض الناتج المحلي الزراعي بنسبة 10% تقريباً، وانخفضت مساهمة القطاع الزراعي

على صعيد الفقر والبطالة

ركزت الخطة نظرياً على محاربة الفقراء، بالحديث عن سياسات عادلة لتوزيع الدخل تهدف إلى تخفيض نسبة الفقر من 30 إلى 20% بنهايتها، ولكن واقع الأمر يشير إلى أن الخطة كانت معادية للفقراء، فقد ساهمت بتفجيرهم أكثر وأكثر، حيث ارتفعت نسبة الفقر إلى 44% بنهاية العام 2010.

إضافة إلى ذلك سعت الخطة نظرياً إلى رفع مستويات تشغيل القوى العاملة، باعتبار الاستثمار بالموارد البشرية أحد أهم عناوينها، ولكن أيضاً على العكس من التنظير فإن الواقع الفعلي يشير إلى ارتفاع نسبة البطالة من 8,1% في عام 2005 إلى 8,6% في عام 2010 وفقاً للأرقام الرسمية للسلطة الساقطة، علماً أن التقارير الأممية تشير إلى أن نسبة البطالة وصلت إلى أكثر من 20% بنهاية العام 2010.

على صعيد التضخم والأجور

تجاوز معدل التضخم التراكمي خلال سنوات الخطة 42% بمجمل السلع والخدمات، وبالنظر

إلى السلع والخدمات الأساسية للأسرة السورية نجد أن أسعار الغذاء ارتفعت بنسبة تتراوح بين 50% و72%، أما بالنسبة للكهرباء والغاز والوقود فقد ارتفعت الأسعار بنسبة 104,4%، والتعليم 68,23%، والصحة 29,57%، والنقل 72,66%.

أما على مستوى الأجور فقد ارتفعت خلال هذه الفترة بنسبة 20% فقط، وبالتالي فإن قيمتها الشرائية الفعلية بالمقارنة مع الارتفاعات السعرية والتضخم انخفضت بنسبة 15% تقريباً، وهذا ساهم بزيادة نسبة الفقراء الذين وضعت الخطة النظرية لمحاباتهم!

سياسات الإفقار والتهميش

ما يعيننا بعد استعراض الأرقام أعلاه، وهي جزء بسيط وصغير، ودون الخوض بأرقام

سني الحرب والأزمة التي فاقمت الوضع أضعافاً مضاعفة عما كانت عليه في عام 2010، هو التأكيد على أن العناوين النظرية الفضفاضة لسياسات التحرير والانفتاح الاقتصادي، ووصفاتها التجميلية التي تسوقها حكومة تسيير الأعمال الحالية، لن تكون بنتائجها على واقعنا الاقتصادي والمعيشي أفضل حالاً عن سابقتها، بل أكثر كارثية بأشواط، فهي بكل اختصار سياسات إفقار وتهميش من طرف، وإضعاف للإنتاج ولدور الدولة من طرف آخر، ولعل المؤشرات الأولية لإنهاء الدعم دليل على ذلك، فقد خسرت كل أسرة حتى الآن ما يقارب 1,000,000 ليرة لقاء فروقات أسعار الخبز والغاز المنزلي والمواصلات فقط، فكيف سيكون عليه حال الفقيرين بعد ذلك إلا الدفع بهم إلى المزيد من الإفقار والتهميش!؟

الانفتاح والتحرير الاقتصادي ومؤشرات خسارة الميزان التجاري



15% وتخفيض الواردات بنسبة 10% إلا أن واقع الحال مختلف كلياً وجوهرياً عن الأهداف النظرية، حيث تشير البيانات إلى أن عجز الميزان التجاري تضاعف بنحو 211,4% لتبلغ قيمته بنهاية الخطة بنحو 165 مليار ل.س.

وبتحقق هيكلية الصادرات والواردات خلال هذه الفترة يتضح أن البيانات الجزئية والتفصيلية كارثية بما لا يقارن مع النتائج العامة للعجز التجاري!

فمثلاً الميزان التجاري للسلع المصنعة للاستهلاك المنزلي كان إيجابياً في عام 2005 بنحو 4,6 مليار ل.س، أي كنا نصدر من هذه السلع أكثر مما نستورد، ولكن بنهاية عام 2010 أصبح سالباً وعاجزاً بنحو 5,5 مليارات ل.س، أي أصبحنا نستورد أكثر مما نصدر من هذه السلع، وبالتالي تقلص الميزان التجاري بين العامين بما يزيد عن 220% تقريباً، مع ما يعنيه ذلك من آثار كارثية على الصناعات الوطنية والإنتاج المحلي!

الخطة المنفذة بين عامي 2005-2010، التي تبنت سياسات الانفتاح والتحرير الاقتصادي، الشبيهة إلى درجة كبيرة بالنهج الحالي لحكومة تسيير الأعمال.

فقد طمحت تلك الخطة نظرياً لتخفيض عجز الميزان التجاري نحو 15% عما كان عليه بنهاية عام 2005، إضافة إلى زيادة الصادرات الصناعية والزراعية بنسبة 15%، وتخفيض المستوردات بنسبة 10%، إلا أن البيانات الرسمية للسلطة الساقطة تشير إلى أن كل الأهداف المنشودة تم تحقيق عكسها تماماً، فبدلاً من تخفيض عجز الميزان التجاري تضاعف العجز، وبدلاً من تخفيض المستوردات فقد تضاعفت! ونوضح فيما يلي بعض المؤشرات بهذا الشأن:

بلغ عجز الميزان التجاري «الفرق بين الصادرات والواردات» في عام 2005 نحو 78 مليار ل.س، وكان من المخطط تخفيض هذا العجز مع نهاية عام 2010 إلى نحو 68 مليار ل.س عبر زيادة الصادرات بنسبة

ما جرى خلال الأيام القليلة الماضية، التي تلت سقوط السلطة السابقة، من عمليات غزو السلع التركية وغيرها بشكل غير مدروس وبلا ضوابط للأسواق المحلية، وتحديدًا السلع الغذائية والأساسية بأسعار منافسة لبعض السلع المحلية بشكل كبير، يعتبر بشكل أو بآخر تعبيراً أو مثلاً مبسطاً على حال ومأل الميزان التجاري في ظل السوق الحر والمفتوح الذي لا تحكمه أية ضوابط اقتصادية أو اجتماعية، خاصة بما له من آثار كارثية على بعض الصناعات الوطنية، التي بدأت تنحصر بشكل فعلي نتيجة غزو السلع الأجنبية بهذا الشكل المباح والفوضوي.

الواقع الحالي شبه فوضوي، وبالتالي من الصعوبة الحصول على بيانات يمكن الاعتماد عليها لتوضيح كارثة سياسات الانفتاح والتحرير الاقتصادي التي تتبناها حكومة تسيير الأعمال على مستوى الميزان التجاري، والمتطابقة من حيث الجوهر مع سياسات السلطة الساقطة بها المجال.

لكن للتذكير سنعرض على بعض الأرقام والمؤشرات السابقة على هذا المستوى من واقع نتائج

بسياسات الانفتاح والتحرير الاقتصادي، وخاصة في ظل أنماط الفوضى والعشوائية والانفلات الحالي، سيتم تكريس الخسارة في الميزان التجاري، مع كل التبعات السلبية لذلك، وخاصة على مستوى الإنتاج والصناعات المحلية!

وبدلاً من تقليص الاعتماد على الصادرات النفطية الخام كما كان مخططاً، فالذي جرى أن صادرات الخام النفطية ازدادت من 179 مليار ل.س في عام 2005 إلى نحو 200 مليار ل.س بنهاية عام 2010. واقع الحال يقول إنه مع الاستمرار

إنهاء السورية للتجارة بجرة قلم غير مشروعة!



اتخذت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قراراً يتضمن الغاء «السورية للتجارة» بذريعة الحد من الهدر والفساد! قبل الخوض في التفاصيل تجدر الإشارة إلى أن مثل هذا القرار ليس من صلاحية الوزارة، بل ليس من صلاحية حكومة تسيير الأعمال نفسها، وهو على ذلك تعدد مزدوج على الصلاحيات وتجاوز كبير لها!

وعن بعض التفاصيل فقد نُقل عن وزير التجارة الداخلية في حكومة تسيير الأعمال قوله إن «جميع حقوق المتعاقدين مع «السورية للتجارة» محفوظة مهما بلغت ويتم العمل على تسديد مستحقاتهم بشكل تدريجي، ليس لدينا غاية بضرر أحد بل مهمتنا إعادة الحقوق لأصحابها ضمن المستطاع، ومن لديه بضائع ضمن المؤسسة فيمكنه استردادها وبيعها في الأسواق كحل جزئي، أو ينتظر إلى حين تسديد قيمتها عند توفر السيولة النقدية».

حديث الوزير أعلاه فيه تطمينات لأصحاب الحقوق من التجار المتعاقدين مع السورية للتجارة، لكن ماذا عن حقوق العاملين في هذه المؤسسة، وماذا عن دورها المفترض على مستوى التجارة الداخلية الذي تم تجاوزه كلاً، وماذا عن حقوق الدولة في ملكياتها؟! وحدث الوزير أعلاه فيه تطمينات لأصحاب الحقوق من التجار المتعاقدين مع السورية للتجارة، لكن ماذا عن حقوق العاملين في هذه المؤسسة، وماذا عن دورها المفترض على مستوى التجارة الداخلية الذي تم تجاوزه كلاً، وماذا عن حقوق الدولة في ملكياتها؟! وحدث الوزير أعلاه فيه تطمينات لأصحاب الحقوق من التجار المتعاقدين مع السورية للتجارة، لكن ماذا عن حقوق العاملين في هذه المؤسسة، وماذا عن دورها المفترض على مستوى التجارة الداخلية الذي تم تجاوزه كلاً، وماذا عن حقوق الدولة في ملكياتها?!

مؤسسة عملاقة يفترض حسن استثمارها

السورية للتجارة لديها أكثر من 1100 صالة ومنفذ بيع منتشرين في كل المحافظات والمدن والبلدات والقرى، بالإضافة إلى المستودعات التخزينية ووحدات التبريد وأسطول من السيارات، كما يعمل بهذه المؤسسة آلاف العاملين الموزعين على الفروع والصالات والمنافذ على طول الجغرافية السورية، وأرقام الأعمال السنوية لهذه المؤسسة العملاقة تقدر بمئات المليارات من الليرات، وتحقق أرباحاً بعشرات المليارات بعد تغطية تكاليفها، على الرغم من حصص النهب والفساد!

وللتذكير فإن هذه المؤسسة تم إحداثها في عام 2017 بدمج كل من: المؤسسة العامة الاستهلاكية- والمؤسسة العامة للخزن والتسويق- والمؤسسة العامة لتوزيع

من الصالات الكبيرة لهذه المؤسسة، وخاصة في مراكز المدن وفي أسواقها الرئيسية، فهذه الصالات قابلة للاستثمار من قبلهم، وربما سيتم فسح المجال لهم لاستثمارها من قبل حكومة تسيير الأعمال، إن لم نقل ببيعها ونقل ملكيتها إلى هؤلاء، لتصبح الخسارة مضاعفة على مستوى الدور التجاري العملاق المفترض، وعلى مستوى استثمار الملكيات!

على ذلك فإن القرار المتسرع وغير المشروع بإنهاء السورية للتجارة يمكن اعتباره بالصد من مصلحة الدولة والمؤسسة والعاملين فيها، بالإضافة إلى أنه بالصد من المصلحة الوطنية، فهو يصب بمصلحة بعض كبار الحيتان فقط لا غير!

حقوق العاملين فيها الذين باتوا مجهولي المصير، فبعضهم سيدفع إلى البطالة مباشرة، والبعض الآخر سينقل إلى جهات عامة أخرى للتطيش لاحقاً، أي مزيد من العاطلين عن العمل بهذه الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة!

مصلحة كبار أصحاب الأرباح

على الجانب الآخر فإن إنهاء المؤسسة يعتبر خدمة جلية لشريحة كبار أصحاب الأرباح من التجار والمستوردين وتجار أسواق الهال واللحوم، ليس لدور المؤسسة التنافسي والهام مع بعضهم في السوق المحلي فقط، بل لكون هؤلاء سيكونون أوائل المستفيدين

مؤسسات الدولة المتهالكة والدور الوطني المطلوب

ومراقبة تنفيذها، ومن خلال تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين عبرها.

التمويل المستدام للمؤسسات، سواء ذاتياً من خلال حسن إدارة الموارد الذاتية لضمان استخدامها بشكل فعال ولتحقيق عوائد مستدامة، أو من خلال التمويل الحكومي من موارد الدولة بما يضمن تنفيذ المهام والواجبات المناطة بهذه المؤسسات.

الاستمرارية والتقييم عبر وضع مؤشرات أداء لمتابعة تقدم الإصلاحات وتعديل الخطط حسب الضرورة والحاجة، وبالاستفادة من التجارب السابقة لتجنب الأخطاء المتكررة.

المراحل والخطوات أعلاه، المعقدة والمتشابكة، هي بعض العناوين الضرورية التي تتطلب رؤية وطنية شاملة ومتوافق عليها، والتزاماً طويل الأمد لإعادة بناء مؤسسات الدولة بما يفسح المجال لتعزيز قوة الدولة واستقلالها وسيادتها، وهي مهمة وطنية ملحة ستقع على عاتق الحكومات الشرعية القادمة للتنفيذ.

رؤية واضحة لإعادة البناء، مع أهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، مع ضرورة الاستفادة من إشراك بعض الخبراء والمختصين لإعادة تصميم الهياكل المؤسسية، مع ضمان الدعم والتوافق السياسي لذلك لضمان الالتزام بتنفيذ الإصلاحات المطلوبة.

بناء الكوادر البشرية والتركيز على التدريب والتأهيل لتطوير قدرات الموظفين عبر برامج تدريبية مكثفة، بالإضافة إلى استقطاب الكفاءات ذوي الخبرة والنزاهة في المناصب الحساسة، مع وضع آليات صارمة لمكافحة ومنع الفساد ومحاسبة المسؤولين عنه.

إصلاح القوانين والأنظمة من خلال تحديث الإطار القانوني الناظم لعمل كل مؤسسة، ومراجعة القوانين التي تحكم عملها لتصبح أكثر شفافية وفعالية على مستوى أهدافها، بالتوازي مع ضرورة تفعيل الرقابة لمتابعة الأداء فيها، وخاصة على المستوى المالي.

استعادة الثقة الشعبية بمؤسسات الدولة من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية في صياغة السياسات



أو مالية أو تشغيلية، مع تحليل الأسباب التي أدت إلى تدهورها «فساد- ضعف القيادة- تدخلات وتداخلات- نقص التمويل...»، ثم الانتقال إلى الأولويات بتحديد القطاعات الأكثر تأثراً، والتي تحتاج إلى تدخل عاجل وفوري قبل غيرها. وضع خطة استراتيجية شاملة تتضمن تحديد الأهداف وصياغة

الدولة بعدة مراحل تركز على عناوين رئيسية تتمثل بإصلاح الهياكل الإدارية، وتعزيز الكفاءة، وباستعادة ثقة المواطنين، والخطوات الرئيسية المطلوبة لإنجاز ذلك يمكن اختصارها بالآتي: تقييم الوضع الحالي للمؤسسات من خلال جمع البيانات وتحديد نقاط الضعف فيها، سواء كانت إدارية

تتصب أمام أول حكومة شرعية قادمة، وربما الحكومات المتعاقبة القادمة، وليس حكومة تسيير الأعمال الحالية محدودة الصلاحيات، مهمة وطنية ملحة لإعادة بناء مؤسسات الدولة المتهالكة، كي تستعيد دورها ومهامها المفترضة، لتعزيز قوة الدولة واستقلالها وسيادتها.

فالعملية معقدة وتتطلب تخطيطاً استراتيجياً ورؤية واضحة متوافق عليها وطنياً، وليس بعض الإجراءات على مستوى إعادة هيكلة بعض المؤسسات أو إنهاء بعضها، أو من خلال إعادة توزيع الكدرات الوظيفية مع التخلي عن بعضها، كما هو الحال من خلال ممارسات حكومة تسيير الأعمال الحالية، التي لا تملك صلاحيات اتخاذ مثل هذه الإجراءات ذات البعد الاستراتيجي الوطني!

مراحل ضرورية ومتكاملة

تمر عملية إعادة بناء مؤسسات

تعديل المناهج التعليمية قرار استراتيجي حساس يحتاج لتوافق وطني



أجرت حكومة تسيير الأعمال بعض التعديلات على المناهج التعليمية، مما أثار جدلاً واسعاً حول مدى شرعية هذه الخطوة، وتأثيراتها السلبية على التعليم والوضع الاجتماعي والسياسي في البلاد. ففي الوقت الذي يعتبر فيه تعديل المناهج قضية بالغة الحساسية والاستراتيجية، فإن اتخاذ هذه القرارات من قبل حكومة مهمتها محدودة في إدارة الشؤون اليومية فقط، يثير تساؤلات جدية حول صلاحيتها ومدى قانونية هذه الإجراءات.

قد تُفسر على أنها محاولة لفرض رؤية أيديولوجية معينة، مما يؤدي إلى شعور فئات واسعة من المجتمع بالإقصاء أو التهميش، والنتيجة هي إضعاف قيم المواطنة وتشويه الهوية الوطنية، فالمناهج التي تركز على بعد ديني أو ثقافي واحد تهدد التعددية الثقافية والوطنية السورية، وتعزز الانعزال والانغلاق، وتضعف القيم المدنية الجامعة التي تعتبر أساساً لبناء مجتمع متماسك، ما يعزز شعور المواطنين بانعدام الشفافية وغياب العدالة، ويضعف الثقة بمؤسسات الدولة. تفاقم الفقر والبطالة، فالمناهج التي لا تراعي متطلبات العصر وسوق العمل ستؤدي إلى تخريج أجيال غير مؤهلة علمياً ومعرفياً، وهذا سيزيد من معدلات البطالة ويعمق التفاوت الاجتماعي، مما ينعكس سلباً على الاستقرار السياسي.

تعطيل التنمية وإعادة الإعمار كآثار طويلة الأمد على مستقبل البلاد، فالتعديلات التي تُبعد التعليم عن أهداف التنمية تُخرج أجيالاً غير مؤهلة لقيادة عملية إعادة إعمار البلاد، مما يزيد من التحديات المستقبلية ويستنزف الموارد البشرية، فغياب مناهج تعليمية تواكب العصر سيدفع الشباب مجدداً إلى البحث عن فرص تعليمية أفضل في الخارج، مما يفاقم أزمة هجرة الكفاءات.

ختاماً يجب التأكيد على أن تعديل المناهج

ودون الخوض بتفاصيل التعديلات التي تم إدخالها على المناهج، والتي تم التقليل من أهميتها من خلال حديث وزير التربية والتعليم بعد كثرة الاعتراضات عليها، نرى ضرورة الإضاءة على بعض النقاط الرئيسية بهذا الشأن، ومنها:

غياب الأساس القانوني، فتعديل المناهج التعليمية تعتبر قراراً استراتيجياً ومؤثراً على الأجيال المقبلة، وهو على ذلك يتجاوز نطاق الصلاحيات المؤقتة والمحدودة لحكومة تسيير الأعمال المكلفة بإدارة الأمور الروتينية إلى حين تشكيل حكومة ذات صلاحيات دستورية كاملة، وكذلك فيها تجاوز للمصلحة العامة، فالتعديلات كرسست انقسامات جديدة داخل المجتمع السوري هو بغنى عنها، بدلاً من مساعي تحقيق التوافق الوطني بهذه المرحلة. تراجع جودة التعليم، فإدخال بعض التعديلات ذات المحتوى الأيديولوجي على حساب المناهج العلمية يعيق تطوير مهارات التفكير النقدي، ويحد من قدرة الطلاب على مواكبة تطورات العصر، بالإضافة إلى تشويه الأولويات التربوية، فبينما يحتاج التعليم في سورية إلى إصلاح جذري يركز على العلوم والتكنولوجيا والقيم الإنسانية المشتركة، تأتي هذه التعديلات لتعيد النظام التعليمي إلى الوراء، بعيداً عن بناء أجيال قادرة على مواجهة تحديات التنمية وإعادة الإعمار. إشارة المزيد من الانقسامات، فهذه التعديلات

يؤدي إلى نتائج كارثية على المدى الطويل. لذلك من الضروري أن تنأى حكومة تسيير الأعمال الحالية عن الخوض في غمار التعديلات على المناهج، وتراجع عن الإجراءات المتخذة بهذا الشأن، ربما مع استثناء ما يتعلق بالتعديلات التي شملت رموز السلطة الساقطة فقط، وتترك هذه المهمة الاستراتيجية لأول حكومة شرعية قائمة متوافق عليها وطنياً، لتحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي!

التعليمية ليس قراراً إدارياً عابراً، بل هو قضية محورية تتطلب توافقاً وطنياً ومشاركة مجتمعية واسعة. ففي ظل الظروف الحالية، فإن اتخاذ هذه الخطوة من قبل حكومة تسيير الأعمال يعد خروجاً عن صلاحياتها المحددة، ويهدد مستقبل التعليم والمجتمع في سورية. فالمناهج التعليمية تُعد أحد أهم أدوات بناء الأجيال والمجتمعات، وأي تعديل يخرجه عن هدفها الأساسي في تعزيز العلم والفكر قد

إعادة الاعتبار لمحصول القمح والأمن الغذائي



قادمة، وهذه المهمة ليست صعبة بحال تبني سياسات زراعية وطنية شاملة ومتكاملة، فسورية بلد زراعي متنوعة المحاصيل ومتعددة المواسم، وجزء هام من الإنتاج الزراعي يدخل في الصناعات الغذائية، بل ومن الممكن إعادة الاعتبار لتصدير جزء هام من المحاصيل الزراعية والصناعات الغذائية الفائضة عن حاجات الاستهلاك المحلي أيضاً، ليصبح القطاع الزراعي مورداً مستداماً للقطاع الأجنبي.

الاقتصادية التي تبنتها السلطة الساقطة وأدت إلى ما أدت إليه، إضافة إلى تشجيع المزارعين على استثمار أراضيهم بالشكل المطلوب، عبر إعادة الاعتبار لدور الدولة في تأمين مستلزمات الإنتاج وتخفيض التكاليف، وشراء المحاصيل بأسعار مجدية بالنسبة للفلاح لتساعده على الاستثمار بالزراعة كمصدر للرزق وتأمين معيشته. إن إطعام الناس وضمان أمنهم الغذائي من المهام الرئيسية المنصبة أمام أول حكومة شرعية

مليون دولار.

إعادة كمية الإنتاج لمستويات ما قبل الأزمة ممكنة وضرورية على الرغم من انهيار القطاع الزراعي على أيدي السلطة الساقطة، إلا أن إعادة بنائه وازدهاره ليست بالمهمة الصعبة، بل وممكنة، بما في ذلك بعض المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح.

ولكن إصرار حكومة تسيير الأعمال الحالية على تبني سياسات السلطة الساقطة بتحريك الأسواق وإنهاء الدعم كلياً، وتكريس قضم دور الدولة، سيكمل مسيرة السلطة الساقطة في تدمير قطاع الزراعة عموماً، وضمناً المحاصيل الاستراتيجية كالقمح، لنبقى أسرى السياسات التدميرية للإنتاج الزراعي، لاستكمال التضحية بالأمن الغذائي للمواطنين بالمحصلة! فإذا كنا نستورد 1,5 مليون طن في أيام السلطة السابقة الأخيرة، فإن تبني سياستها نفسها سيجعلنا نستورد كل احتياجاتنا من القمح بدلاً من استثمار مواردها المحلية التي تمكنا من ضمان أمننا الغذائي بحال تغيير السياسات الزراعية بما يصب بالمصلحة العامة. ولعل أهم إجراء لا بد من اتخاذه في هذا الإطار هو التخلي عن السياسات

محصول القمح نموذجاً!

بلغ إنتاج سورية من القمح في العام 2006 نحو 4,93 مليون طن، وبلغت المساحة المزروعة نحو 1,78 مليون هكتار، ومع بدء تنفيذ سياسات رفع الدعم وارتفاع أسعار الوقود وتخلي الدولي فعلياً عن دورها فيما يخص تأمين مستلزمات الإنتاج وأهمها الأسمدة، ما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل كبير، وقد تفاق ذلك ببيع المحصول للحكومة بأسعار مجففة للفلاحين، ودون التكلفة، ما شكل خسارات متتالية للفلاحين، وما أدى إلى انخفاض إنتاج القمح في عام 2010 بنسبة 37,5% تقريباً، وانخفاض المساحة المزروعة بنحو 10% تقريباً.

ومع تكريس السياسات المتبعة فيما يخص التحرير الاقتصادي والخصخصة وتراجع دور الدولة خلال السنوات السابقة، انهار إنتاج محصول القمح في عام 2023 ليصل إلى نحو 1,1 مليون طن، بمساحة مزروعة بلغت 517 ألف هكتار، وأصبحت سورية في ظل هذه السياسات بحاجة إلى استيراد نحو 1,5 مليون طن سنوياً من القمح كي تغطي احتياجات الخبز فقط، بعد أن بلغ حجم صادرات سورية من القمح في عام 2006 نحو 1,45 مليون طن، بقيمة بلغت نحو 187,3

عاني قطاع الزراعة في ظل السياسات الاقتصادية للسلطة السابقة من مشاكل عميقة أدت إلى تراجعها وتدهورها بشكل كبير، وتحولت سورية من بلد مصدر ومكتفٍ ذاتياً من الإنتاج الزراعي، إلى بلد يستورد جزءاً هاماً من منتجاته.

ويأتي انهيار قطاع الزراعة نتيجة لسياسات تخفيض الدعم وتخفيض الإنفاق العام وتخلي الدولة عن دورها بشكل تدريجي، بالإضافة إلى سياسات تحرير الأسعار التي أثرت بشكل مباشر على مستلزمات الإنتاج، وسياسات التسعير المجففة للمحاصيل، وخاصة الاستراتيجية، ما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج على المزارعين وتخسيرهم عملياً بالشكل الذي جعلهم غير قادرين على إعادة الاستثمار بالزراعة، بسبب محاربتهم من قبل السلطة الساقطة، على الرغم من أن هذا القطاع هام جداً على مستوى الأمن الغذائي للناس، وطبعاً كل ذلك كان لمصلحة القلة من حيتان النهب والفساد في البلاد.

سورية... عام جديد بعد سقوط الأبد واستعادة مشروعية الأحلام



مع بداية العام الجديد، تقف سورية عند مفترق طرق تاريخي، حيث تتعالى أصوات التغيير والحلم بمستقبل أفضل يتوافق مع قيم الديمقراطية وسلطة الشعب، والاستقلال الاقتصادي والسيادة الوطنية، والعدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة.

أو دولية، وأن تتبنى سياسة تحقق مصالح شعبها أولاً وأخيراً، وعلى رأس الأولويات بهذا الشأن استعادة الأراضي السورية المحتلة من الكيان الغاصب.

والسيادة الوطنية لا تقتصر على المجال السياسي فقط، بل تشمل أيضاً السيادة على الموارد الطبيعية والبنى التحتية والقطاعات السيادية، حيث يجب أن تكون تلك الموارد والبنى والقطاعات ملكاً للشعب، وتدار بشفاافية وكفاءة من قبل الدولة.

الاستقلال الاقتصادي شرط للاستقرار

لا يمكن فصل الديمقراطية والسيادة الوطنية عن الاستقلال الاقتصادي. فالاقتصاد السوري يعاني من تحديات كبيرة نتيجة سنوات الحرب والعقوبات الدولية، التي أدت إلى تدهور غير مسبوق في مستوى المعيشة.

ويتطلب الإصلاح الاقتصادي اعتماد نموذج اقتصادي قائم على ركيزتين، العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، ومن أجل تحقيق ذلك يجب التركيز على دعم القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة، بدلاً من الاعتماد على المساعدات أو القروض أو القطاعات الريعية غير المنتجة، كما أن مكافحة الفساد أمر أساسي لتحقيق اقتصاد قوي ومستقل.

أولويات الوضع الاقتصادي والاجتماعي

تتفاقم المعاناة اليومية للسوريين مع استمرار تذبذب الليرة والدولرة الطاغية وارتفاع معدلات البطالة والفقر، خاصة مع استمرار حكومة تسيير الأعمال على النهج الاقتصادي

تعكس هذه المحطات مفاتيح إعادة بناء سورية الجديدة التي يتطلع إليها أبناءها، بعد عقود طويلة من الأزمات العميقة التي طالت كل مناحي الحياة.

الديمقراطية وسلطة الشعب

لطالما كانت الديمقراطية حلمًا يسعى إليه السوريون، ليس كشعار فقط، بل كواقع يعكس إرادة الشعب وحقه في تقرير مصيره، وفي اختيار ممثليه وصنع مستقبله. فقد أظهرت الأزمات المتتالية خلال العقود الماضية أن النظام المستبد عاجز عن تلبية تطلعات المواطنين، بل يزيد من تعقيد المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

إن تحقيق الديمقراطية يبدأ بخلق بيئة سياسية شاملة تتيح لجميع السوريين التعبير عن آرائهم دون خوف، وتكفل إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

فالديمقراطية ليست هدفاً بعيد المنال، بل حقاً أصيلاً يجب أن يستعيد السوريين، ليصبح الشعب هو المصدر الوحيد للسلطات، وهو الرقيب على أداؤها، السيد على أرضه والتمتعن من مقدراتها.

السيادة الوطنية واستقلال القرار

من التحديات الرئيسية التي تواجه سورية اليوم، إعادة بناء مفهوم السيادة الوطنية التي تعرضت للتآكل والتشويع المتعمد خلال عقود، بسبب السلطة الساقطة وبنيتة التدخلات الخارجية المباشرة وغير المباشرة، لذلك يجب أن تستعيد الدولة السورية استقلال قراراتها الوطني بعيداً عن التبعية لأية قوى إقليمية

نحو استعادة مشروعية الأحلام

إن سقوط الأبد واستعادة مشروعية الأحلام يعنيان أن سورية لم تعد أسيرة الماضي، بل باتت قادرة على تجاوز أزماتها والعبور إلى مستقبل مشرق.

سورية اليوم بحاجة إلى رؤية وطنية جامعة تعتمد على الإرادة الشعبية كركيزة أساسية، وتؤسس لدولة مدنية حديثة تضمن حقوق جميع مواطنيها بغض النظر عن انتماءاتهم.

عام جديد يحمل في طياته التحديات والفرص، فهل يكون بداية حقيقية لسورية التي يحلم بها أبناءها؟

الإجابة ما زالت تكمن في قدرة الشعب السوري على التمسك بحلمه، والعمل معاً لإعادة بناء وطنه على أسس الحرية والعدالة والسيادة، فالشعب الذي أسقط الأبد لن يعجزه شيء.

نفسه للسلطة الساقطة، والقائم على الانفتاح والتحرير الاقتصادي والخصخصة.

إن إصلاح الوضع الاقتصادي بما يحقق المصلحة الاقتصادية الاجتماعية يتطلب إنهاء كل السياسات الطبقية والتمييزية والتهبوية التي كانت تسيير عليها سلطة النظام الساقطة، والمستمرة على أيدي حكومة تسيير الأعمال الحالية، لفسح المجال أمام المجتمع للتعاون والتكاتف مع السياسات العامة، بحيث يصبح المواطن السوري في صلب عملية التنمية وغايتها.

كذلك من الضروري تعزيز التعليم والرعاية الصحية، وإعادة تأهيل وبناء البنية التحتية التي دمرت خلال الحرب، بما يساهم في تحسين حياة المواطنين وإحياء الأمل في نفوسهم.

أسواق الشام... يا عيني... بس لسا شم ولا تدوق!



يا عيني عالشام واهلها وأسواقها... بعد ما سقطت سلطة النظام وصارت السوق مفتوحة، صار الوضع كأنه فيلم ما لك فيه غير دور المتفرج!!!

الأسواق مليانة بكل أنواع السلع والبضاي... بس الأسعار نار بتلسع الجيبة قبل ما تمد إيدك عليها! الوضع بالأسواق اليوم صار مثل بازار مفتوح... كل شي ممكن تتخيله متوفر... من المحلي اللي ريحته بتذكرك بتراب البلد... للأجنبي!

الحمد لله صار عنا سوق «محرر...» يعني أي حدا معه شوية دولارات صار يتاجر باللي بده ياه... والبضايح المستوردة والمهربية صارت تدخل البلد من كل حدب

وثائقي... وأنت بس بتقول «لو معي، كان اشتريت!» النتيجة أنو أسواق الشام... بعد التحرير والتحرر وسقوط اللي سقطوا... حلوة ومليانة وبتفتح الشهية... بس لسا الوضع ع حالو... شم ولا تدوق!!!

بأخر النهار، الوضع ما تغير كثير بالنسبة للناس البسيطة والمعترة... صحيح صار في حرية بالسوق والبضايح بكل الأنواع... بس القدرة الشرائية راحت عالجييم... صارت الناس تتفرج على الأكل والشرب واللبس كأنه فيلم

بتشتري الأساسيات، والباقي بتتقنع حالك إنه «مش ضروري...» لأن الأسعار بالمريخ... والراتب بيطردك من باب السوق!!! صار الواحد إذا دخل محل بس بيسأل عن السعر وبيطلع وهو يضحك من القهر!

وصوب... بتلاقي الماركات الأجنبية اللي كنا نحلم فيها زمان صارت واقفة عالرفوف جنب البضاعة المحلية اللي عم تصارع لتعيش!!! المشكلة إنه هالسوق المفتوح ما فتح الخير عالناس... فتح المصايب عالجيوب الفاضية! الناس عم تشوف كل شي متوفر... بتفوت على السوبرماركت بتلاقي الرفوف مليانة بكل النكهات والمواصفات... المعلبات الأجنبية والشوكولاتة السويسرية والكهربائيات الصينية... وحتى الأواعي اللي كنا نشوفها بالمحلات... وكانك في رحلة سياحية بس وأنت واقف بمكانك... الألوان، التغليف، حتى طريقة العرض، كلها بتصرخ «اشترى اشترى...» بس يا حسرة ما فيك تمد إيدك على شي... المشكلة إنه كل هالنشي عبارة عن «شوف ولا تلمس...» الجيبة فاضية والراتب ما بيكفي... وبتصير تتفرج على المعروضات وكأنك بمنحف... وكل اللي بيبالك «شم ولا تدوق...»

السوريون يستحقون اقتصاداً يخدمهم..

مع رحيل السلطة السابقة، وتعيين حكومة تسيير الأعمال المؤقتة، يجد السوريون أنفسهم أمام مرحلة جديدة تترافق مع تطورات وأمال بمستقبل أفضل، ولكن أيضاً أمام تساؤلات ملحة حول القرارات والسياسات التي تنتهجها هذه الحكومة في ظل واقع سياسي مضطرب ووضع اقتصادي متدهور. حيث تبرز العديد من القضايا التي تمس حياة الناس بشكل مباشر: ابتداءً من الأجور وقدرتها الفعلية على تأمين احتياجات الشعب السوري من سلع وخدمات، وليس انتهاءً عند التفكير في هوية الاقتصاد الوطني، والآثار المرتقبة لإعلان الحكومة المؤقتة اعتمادها نهج «اقتصاد السوق المفتوح» في تكرار عملي لسياسات السلطة السابقة التي تطلت خلف شعار «اقتصاد السوق الاجتماعي».



■ احمد الرز

بعد مرور نحو ثلاثة أسابيع فقط على تشكيل حكومة تسيير الأعمال المؤقتة، اتضح أن العديد من قراراتها تجاوزت الدور المنطقي الذي يمكن أن تلعبه حكومة «تسيير أعمال» و«مؤقتة». ففي الأصل، تكلف حكومات تسيير الأعمال المؤقتة بإدارة شؤون البلاد العاجلة

و ضمان استمرارية عمل المؤسسات إلى حين تأمين انتقال السلطة أو الاتفاق على جسم حكم يمتلك صلاحيات كاملة. لكن نظرة سريعة على القرارات الاقتصادية التي اتخذتها هذه الحكومة والتصريحات التي أطلقتها تكشف عن توجهات تتسم بالتسرع، حيث شملت توجهات مفصلية واستراتيجية لا يمكن اتخاذها بهذه السرعة وهذا الشكل حتى في أوقات الاستقرار السياسي والاقتصادي.

الزيادة الاسمية للأجور التي لا تترافق مع تحسين فعلي للقوة الشرائية ستكون موجّهة لخدمة السوق والمحتكرين



من سيمول رفع الأجور في سورية؟ وكيف؟



عديدة. **ثالثاً:** أي زيادة جدية في الأجور يجب ألا تأتي من جيوب المواطنين عبر رفع الضرائب غير المباشرة أو التخلي عن عمليات الدعم الاجتماعي، كما لا يمكن الاعتماد على الديون والمساعدات الخارجية التي تأتي مشروطة سياسياً، بل يكمن الحل في زيادة الإنتاج الوطني ومكافحة الفساد، وخاصة استهداف منابع النهب الكبير. وواحد من الأمثلة الواضحة على مطارح الفساد الكبير هو شركات الاتصال الخليوي، الذي لطالما كان مصدراً لأرباح هائلة تصب في جيوب لصوص السلطة عبر شخصيات مثل رامي مخلوف وغيره، وهي الشركات التي طرح حزب الإرادة الشعبية علناً، ومنذ ما قبل 2011، ضرورة تأمينها ولا سيما أن هذه الشركات تحتاج تكاليف تشغيل بسيطة مقارنة بعائداتها الكبيرة. ولا يتوقف الأمر عند قطاع الاتصالات. هناك ثروات أخرى تُنهَب عبر سياسات الاحتكار والفساد، تحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية لتحويلها إلى موارد لخدمة الشعب.

الشرائية، ستكون موجّهة لخدمة السوق والمحتكرين، حيث ترفع الأسعار فوراً لتلتهم أي زيادة محتملة. ولذلك، فإن الحل لا يكمن في زيادة الأجور فقط، بل في ضمان أن تكون هذه الزيادة حقيقية، ولا يمكنها أن تكون حقيقية ما لم تراعى العوامل الأساسية الثلاثة التالية: **أولاً:** يجب أن تُربط الأجور بتكاليف المعيشة. فزيادة الأجر الإجمالي بلا ضمان لقدرته الشرائية في السوق لا تعني شيئاً سوى مزيد من التدهور المعيشي. المطلوب هو ربط الأجور بمؤشرات حقيقية كتكاليف الغذاء والإيجار والخدمات الأساسية، لضمان أن تغطي الأجور احتياجات الأسر. **ثانياً:** حتى لو تم تحديد الحد الأدنى للأجور استناداً إلى تكاليف المعيشة، فإن هذا غير كاف إذا ما استمرت الأسعار في الارتفاع. لذا، يجب أن يكون هناك نظام معتمد لتعديل الأجور دورياً بناءً على تغيرات الأسعار، سواء بشكل شهري أو ربع سنوي. وهذا ليس «فضلاً» أو «مكرمة» من أحد، كما كان يجري الترويج أيام السلطة السابقة، بل حق للعمال، ويثبت جدواه في تجارب دول

بتاريخ 15 كانون الأول 2024، صرح قائد «الإدارة السورية الجديدة»، أحمد الشرع، أنه «يتم دراسة العمل على رفع الرواتب بنسبة 400% في سورية». ومنذ ذلك الوقت، توالى تصريحات أعضاء حكومة تسيير الأعمال المؤقتة التي تعزز الفكرة ذاتها، فيما خرجت أصوات أخرى تشير إلى صعوبة تحقيق هذا الرفع الكبير، مقترحة أن تكون البداية برفع بنسبة 100%. لا جدال في أن أي زيادة تُضاف إلى دخل العاملين في سورية، خصوصاً المنتجين منهم، تعدّ خطوة إيجابية، شريطة أن تحتفظ هذه الزيادة بقيمتها الحقيقية، فالزيادة النقدية وحدها لا تعني شيئاً إذا ما أدت إلى تضخم مفرط يلتهم القوة الشرائية للمواطنين، ويجعل من الأموال الإضافية عبئاً جديداً بدلاً من أن تكون حلاً. في الواقع، كثيراً ما كانت زيادات الأجور المعلنة في سورية أيام السلطة الساقطة مجرد وسيلة أخرى لتغذية أرباح كبار الفاسدين، لا تحسين حياة العاملين. الزيادة الاسمية للأجور، التي لا تترافق مع تحسين فعلي للقوة

لا يعيد إنتاج سياسات النظام السابق



البضائع الأجنبية: نار تحت الرماد جاهزة للاشتعال

الأجنبية يؤدي بالضرورة إلى ضغط إضافي على العملة الوطنية، إذ يتطلب استيرادها تحويل مبالغ كبيرة من العملة المحلية إلى عملات أجنبية، مما يساهم في تدهور قيمة الليرة السورية ويزيد من أعباء المعيشة على المواطنين.

في البداية، قد يشعر المواطن بارتياح مؤقت نتيجة انخفاض الأسعار، لكن على المدى البعيد، تدمير القطاع الإنتاجي المحلي سيرفع معدلات البطالة، ويضعف القدرة الشرائية للمواطنين، ويزيد من التبعية الاقتصادية للخارج.

لتلك الدول إنتاج سلع بتكاليف أقل بكثير. في المقابل، يعاني المنتج المحلي السوري من غياب كامل للدعم، إلى جانب ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل كبير بسبب أسعار الطاقة المرتفعة وتكاليف المواد الأولية وتعقيد الظروف الاقتصادية العامة.

نتيجة لهذه الفجوة في التكاليف، تعجز المنتجات المحلية عن منافسة البضائع الأجنبية، مما يؤدي إلى تراجع الصناعة الوطنية وإغلاق المزيد من المصانع، وبالتالي فقدان آلاف الوظائف. هذا التدفق المستمر للبضائع

وجود بضائع أجنبية رخيصة نسبياً في الأسواق السورية قد يبدو في الظاهر نعمة للمستهلك الذي يعاني من ضغوط معيشية خانقة، لكنه في الواقع يحمل في طياته أضراراً كارثية على الاقتصاد المحلي ومعيشة المواطن على المدى الطويل.

السبب الأساسي وراء انخفاض أسعار هذه البضائع مقارنة بالمنتجات المحلية يعود إلى الدعم الكبير الذي تقدمه الدول المنتجة لهذه السلع لمصانعها وقطاعاتها الإنتاجية. ويشمل هذا الدعم الطاقة والنقل والمواد الخام، مما يتيح

تدمير القطاع الإنتاجي المحلي سيرفع معدلات البطالة ويضعف القدرة الشرائية للمواطنين، ويزيد من التبعية الاقتصادية للخارج



من المستفيد من فرض تطبيق «شام كاش» على الموظفين؟



«مصرف شام» غير المعترف به من قبل أي جهة تنظيمية مصرفية، لا على الصعيد المحلي تحت إشراف مصرف سورية المركزي، ولا على الصعيد الدولي. والاعتماد على كيان مالي غير معترف به يضع الموظفين أمام معضلة حقيقية، حيث لا توجد ضمانات قانونية لحماية أموالهم.

النقطة الأهم والأكثر إشكالية هي أن التطبيق يدعم فقط الدولار الأميركي والليرة التركية، بينما لا مكان فيه للعملة الوطنية السورية. وهذا يشكل ضربة مباشرة لليرة السورية، إذ يعني فعلياً إخراجها من دورة المعاملات المالية للموظفين. وفوق ذلك، فإن الاعتماد على عمليتين أجنبيتين يزيد من انعدام الاستقرار المالي في ظل تقلبات أسعار الصرف، ما يفاقم من صعوبة حصول الموظفين على قيمة فعلية من رواتبهم.

وحتى مع تحويل الرواتب إلى المحفظة، يظل السؤال الأكبر: كيف سيتمكن الموظفون من الوصول إلى أموالهم؟ التطبيق غير مربوط بأي منظومة مصرفية موثوقة، مما يعني غياب قنوات سحب معروفة أو موثوقة. وهنا السؤال: هل ستفرض رسوم إضافية أو تحدد قنوات معقدة للحصول على الرواتب نقداً؟

في خطوة جديدة أثارت استهجاناً واسعاً، طلب من العديد من الموظفين في جهاز الدولة اعتماد آلية جديدة لاستلام رواتبهم، وهي التسجيل في تطبيق جديد يدعى «شام كاش»، والذي يفترض أنه يقدم خدماته بوصفه محفظة إلكترونية. لكن بينما يبدو في البداية أن الأمر يتعلق بتحديث آليات الدفع لتكون أكثر كفاءة فقط، ظهرت سلسلة من المشكلات الخطيرة التي تثير مخاوف حقيقية حول أمان التطبيق وجدواه ومصداقيته.

عادةً، تعتمد موثوقية التطبيقات على إدراجها في متاجر التطبيقات الرسمية مثل Google Play و Apple App Store، حيث تخضع لمراجعات أمنية صارمة. لكن تطبيق «شام كاش» غير موجود في أي منهما، ما يعني أن المستخدمين يضطرون لتزويله من مصادر خارجية، مما يعرض أجهزتهم لخطر تنزيل برمجيات خبيثة أو برامج تجسس. وبما أن تنزيل التطبيق كان بطالب الزامي، فقد أصبح الموظفون في مواجهة مباشرة مع احتمال استخدام التطبيق لجمع بياناتهم دون علمهم. وتعتمد المحافظ الإلكترونية في موثوقيتها على البنوك أو المؤسسات المالية المرخصة، لكن تطبيق «شام كاش» يرتبط فقط بشركة صرافة مقرها إدلب، تحولت لاحقاً إلى

بريكس: 41 في المائة من ناتج العالم



تستمر منظمة البريكس في النمو والتأثير، وهي التي تسعى في المحصلة إلى إزالة هيمنة الدولار وتحويل النظام المالي والنقدي الدولي. بعد قبول أربعة أعضاء جدد في عام 2024، ترحب منظمة البريكس رسمياً بتسعة دول جديدة كشركاء في 1 كانون الثاني 2025. وهي: بيلاروسيا وبوليفيا وكوبا واندونيسيا وكازاخستان وماليزيا وتايلاند وأوغندا وأوزبكستان. بهذا تكون منظمة البريكس تشكل ما يقرب من نصف سكان العالم وأكثر من 41% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بمقياس «تعاادل القوة الشرائية/PPP».

■ بين نورتهون ترجمة: أوديت الحسين

يمكن اعتبار المجموعة قوة اقتصادية عظيمة، تشمل أبرز المنتجين للسلع الأساسية مثل النفط والغاز والحبوب واللحوم والمعادن. في قمة البريكس في روسيا، في تشرين الأول 2024، تمت دعوة 13 دولة لتصبح شركاء في البريكس، مما يعني أنهم في طريقهم للانضمام الكامل في المستقبل القريب. في قمة 2023 في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، توسعت البريكس مرة أخرى.

تشكل مجموعة البريكس تقريباً نصف سكان العالم مع إضافة الدول الشريكة، تسعة من أكثر عشرين دولة تعداداً سكانياً على وجه الأرض الآن هم جزء من البريكس. يبلغ عدد سكانها مجتمعة نحو 4 مليارات، أي ما يقرب من نصف سكان العالم.

تشكل البريكس 41% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقياس تعادل القوة الشرائية. الأعضاء التسعة في البريكس والشركاء التسعة الجدد يشكلون معاً أكثر من 41% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

كان الأعضاء الخمسة الأصليون في البريكس يشكلون 33,76% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في أكتوبر 2024، وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي. يعني هذا أن الأعضاء الخمسة المؤسسين للبريكس يشكلون نسبة أكبر من الاقتصاد العالمي مقارنةً بمجموعة السبع، التي شكّلت 29,08% فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2024.

هذا يعدّ انخفاضاً هائلاً منذ عام 1990، عندما شكّلت اقتصادات مجموعة السبع ما يقرب من 52% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. السبب الرئيسي لهذا التحول التاريخي هو

تشكل ما يقرب من 60% من الإنتاج العالمي. وبالإضافة مع الهند واندونيسيا، يشكلون أكثر من 70%. تشكل دول البريكس أيضاً أكثر من نصف إنتاج بيض الدجاج في العالم. تنتج الصين وحدها 34%.

تتصدر الصين أيضاً التحول العالمي إلى الطاقة المتجددة. تبني الصين طاقة شمسية ورياح تعادل ضعف ما تبنيه بقية العالم مجتمعة. تلعب دول البريكس أيضاً دوراً كبيراً في إنتاج النفط الخام العالمي. خمسة من أكبر عشرة منتجين للنفط الخام في العالم هم في البريكس، بما في ذلك روسيا «الثالثة»، الصين «الرابعة»، إيران «السابعة»، الإمارات العربية المتحدة «الثامنة»، والبرازيل «التاسعة».

كما أن أكبر منتجي الغاز الطبيعي في البريكس هم روسيا «الثانية»، إيران «الثالثة»، الصين «الرابعة»، الإمارات العربية المتحدة «الخامسة»، واندونيسيا «السادسة».

وماليزيا «الخامسة عشرة». وعندما يتعلق الأمر بالمعادن الاستراتيجية، فإن البريكس مؤثرة بشكل كبير مرة أخرى. تعد دول البريكس من بين أكبر المنتجين العالميين لخام الحديد، بما في ذلك البرازيل «الثانية»، الصين «الثالثة»، الهند «الرابعة»، روسيا «الخامسة»، جنوب أفريقيا «الثامنة»، كازاخستان «التاسعة»، وإيران «العاشر».

عندما يتعلق الأمر بإنتاج النحاس العالمي، فإن أعضاء البريكس أيضاً مهمون جداً، بما في ذلك الصين «الثالثة»، روسيا «السابعة»، اندونيسيا «الثامنة»، وكازاخستان «الثانية عشرة».

يعني قبول اندونيسيا كشریک أيضاً أن أقوى دولة في العالم في إنتاج النيكل أصبحت جزءاً من البريكس، بالإضافة إلى منتجين آخرين مهمين للنيكل مثل روسيا «الثالثة»، الصين «السابعة»، البرازيل «الثامنة»، وكوبا «التاسعة».

للمساكن المملوكة للمقيمين، أو كم سيدفع صاحب المنزل نظرياً لاستئجار منزل يملكه ويعيش فيه. هذا يعني أن 8% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي غير موجودة فعلياً، بل مجرد رقم محاسبي.

علاوة على ذلك، يأتي نحو 18% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي من قطاع الصحة. تنفق الولايات المتحدة نحو ضعف ما تنفقه الاقتصادات المتقدمة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «OECD» على الرعاية الصحية، ومع ذلك لديها بعض من أسوأ النتائج الصحية العامة.

البريكس قوة اقتصادية عظيمة في إنتاج السلع الأساسية مثل الحبوب، واللحوم، والنفط، والغاز، والمعادن. ويمكن رؤية تقييم أكثر فائدة للقوة الاقتصادية المتنامية للبريكس من خلال القدرات الإنتاجية للاقتصادات المكونة للمنظمة.

وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو/FAO» فالمحاصيل الأساسية الرئيسية في العالم، التي تمثل أكثر من نصف الإنتاج الزراعي العالمي، هي قصب السكر، والذرة، والأرز، والقمح، وفاكهة نخيل الزيت، والبطاطس، على التوالي.

تسيطر دول البريكس على الإنتاج العالمي لهذه المحاصيل الأساسية. تشكل البرازيل، والهند، والصين نحو ثلثي إنتاج قصب السكر العالمي. تمثل الصين والبرازيل ما يقرب من 30% من إنتاج الذرة العالمي. تنتج الصين والهند أكثر من نصف إنتاج الأرز في العالم. تنتج الصين، والهند، وروسيا أكثر من 40% من إنتاج القمح في العالم. تشكل اندونيسيا، وماليزيا، وتايلاند «من شركاء البريكس» نحو 90% من إنتاج فاكهة نخيل الزيت العالمي. تنتج الصين والهند نحو 40% من البطاطس في العالم.

تنتج دول البريكس أيضاً الكثير من اللحوم في العالم. تشكل الصين والبرازيل أكثر من 20% من إنتاج الدجاج العالمي. تنتج الصين أكثر من 40% من لحم الخنزير في العالم. تشكل البرازيل والصين أكثر من 20% من إنتاج لحم البقر العالمي. تهيمن الصين على إنتاج الأحياء المائية من المأكولات البحرية، حيث

في عام 2024
خماسي بريكس
المؤسس
لوحدهم بنسبة
من الاقتصاد
العالمي أكبر
من مجموعة
السبع التي
شكّلت 29,08%
فقط

النمو الاقتصادي الهائل في الصين، التي أصبحت القوة العظمى الصناعية الأكبر في العالم، حيث تمثل 35% من الإنتاج الصناعي الإجمالي العالمي «ما يقرب من ثلاثة أضعاف الولايات المتحدة».

تجاوزت الصين الولايات المتحدة لتصبح أكبر اقتصاد على وجه الأرض في عام 2016، وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي. في تشرين الأول 2024، كانت الصين تشكل 19% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مقارنةً بـ 15% فقط للولايات المتحدة.

عندما نضيف الأعضاء الأربعة الجدد للبريكس الذين تم قبولهم في 2024، ترتفع نسبة الناتج المحلي الإجمالي العالمي للبريكس المكونة من تسعة أعضاء إلى 36,44%. ومع الدول التسعة الشريكة الجديدة تزداد إلى 41,41% «لا تشمل الحسبة كوبا، لأن صندوق النقد الدولي لا يمتلك بيانات عن اقتصادها».

إن الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة يُبالغ في تقدير قوتها الاقتصادية، فهو لا يعكس بالضرورة القدرات الإنتاجية لدولة ما. من المهم النظر إلى التركيب القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة يأتي 21% من ناتجها من القطاعات الآتية «التي تجمع من أسمائها كلمة FIRE» وهي: التمويل finance، والتأمين insurance، والعقارات estate real. وتشكل الخدمات المهنية والأعمال 13% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، مثل العمال ذوي الياقات البيضاء مثل المحامين والمديرين. ويشكل التصنيع نحو 10% فقط من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي.

ووفقاً لمكتب التحليل الاقتصادي «BEA» تتشكل 8% أخرى من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي من القيمة الإيجابية المفترضة

قضايا الشرق

من 2024 إلى 2025

بدا واضحاً منذ بداية 2024 أنه سيكون عاماً حافلاً، فالحرب في غزة كانت تستمر وتمتد إلى منطقة أوسع، وفي أوروبا كانت الحرب في أوكرانيا مستمرة لا تتوقف، وتدخل طوراً جديداً، وشغلت أزمات بهذا الحجم العالم، وتحديداً كون ما يجري في أوكرانيا وفي الشرق الأوسط يعتبر بمثابة اختبار حقيقي وواضح لموازن القوى العالمية، ولا نبالغ إن قلنا: إن شكل تطور هذه الملفات سيحدد إلى حد كبير شكل تطور المرحلة القادمة على المستوى العالمي.

في أوكرانيا مثلاً: يتحدد الآن تاريخ القارة الأوروبية وطبيعية علاقتها مع الولايات المتحدة، ومستقبل حلف الشمال الأطلسي، بالإضافة إلى طبيعة العلاقات التي تربط دول القارة الأوروبية فيما بينها، فيرى مثلاً جون ميرشايمر بروفسور العلوم السياسية ومنظر المدرسة الواقعية: أن الوجود الأمريكي في القارة الأوروبية ودورها منذ الحرب العالمية الثانية هو الرابط الأساسي الذي يمسك هذه المنطقة بشكل موحد، ويرى أن انكفاء الولايات المتحدة ستكون له آثار دراماتيكية على الواقع والخريطة في أوروبا. ومن هذا الباب بالتحديد يبدو أن العام 2025 سيحسم في الغالب نتيجة الحرب، ونبدأ في رؤية النتائج السياسية لها.

في غزة عملت الولايات المتحدة على استثمار الكيان الصهيوني بهدف تحويل 7 أكتوبر إلى صاعق تجسير كبير يقلب المنطقة رأساً على عقب، ويدخلنا في دائرة عنف موسعة تشمل دول الإقليم الأساسية، مثل: السعودية ومصر وتركيا وإيران، لكن وبرغم قسوة الحرب لم يستطع صقور واشنطن تحقيق هذا الهدف، وتتضاءل فرصه يوماً بعد آخر، فالهدف من الحرب لم يكن تدمير قطاع غزة أو توجيه ضربات لحزب الله، أو احتلال أجزاء جديدة من الأرض، بل كان ذلك كله فرص على الهامش حاول جيش الاحتلال اغتنامها، لكن في الواقع سيخرج الكيان من الحرب الأطول في تاريخه مأزوماً في واقع أصعب، والأهم أن المنطقة تتجه إلى طريق مخالف لإرادة الولايات المتحدة و«إسرائيل».

ما جرى في سورية مثلاً، وإن كان لم يتضح بعد، إلا أنه سيقطع الطريق على استراتيجية المستنقع التي عبر عنها جيمس جيفري سابقاً، وإذا ما استمرت التطورات في سورية باتجاه التوافق وحل الأزمة السياسية، فهذا يعني أن إمكانية تحقيق استقرار إقليمي باتت أقرب، ولم تبق سوى عقبة واحدة تتمثل في الكيان الصهيوني، ورغم كونها عقبة كبيرة، لكن الظرف المتوتر في الإقليم كان يؤجل طرحها على الطاولة، وما أن يستقر التوازن الإقليمي ستجد «إسرائيل» نفسها أمام قوى إقليمية متوافقة فيما بينها، تدرك مصالحها، وتعمل على بناء علاقات مع شركائها، والأهم من ذلك: أن دول الإقليم ستكون للمرة الأولى في التاريخ الحديث بعيدة عن الهيمنة الغربية.

صعود السيادة الوطنية وتنافس القوى الدولية



كهرياء. وهذا ينطبق أيضاً على الثروات النفطية والذهب والمواد الخام بشكل عام. وفي تطور جديد يعكس استمرار تراجع النفوذ الفرنسي، أعلنت ساحل العاج يوم الثلاثاء 24 كانون الأول: أن القوات الفرنسية ستغادر البلاد بعد وجود عسكري استمر لعقود. هذا القرار يأتي في إطار موجة متصاعدة من المطالبات بإنهاء الوجود العسكري الأجنبي في القارة، مما يؤكد أن أفريقيا تشهد تحولاً جذرياً في علاقاتها مع القوى الاستعمارية التقليدية.

رياح التغيير الأفريقية

التغيير أصبح كلمة مرافقة للشأن الأفريقي، فالتحالفات تتغير من شرق القارة إلى غربها وجنوبها. وإن كان المتضرر الأكبر لحد هذه اللحظة هو النفوذ الفرنسي، فإن النفوذ الغربي ككل أصبح مهدداً، وهو ما شهدنا بواديه من خلال طرد النيجر للقواعد الأمريكية المتواجدة على أراضيها. التراجع الفرنسي لم يكن فقط نتيجة لصعود خطاب الاستقلال والسيادة الوطنية في إفريقيا، بل أيضاً نتيجة لتنافس دولي محموم على النفوذ في القارة. القوى الصاعدة مثل: روسيا والصين والهند، تقدم نماذج شراكة جديدة تحترم سيادة الدول الأفريقية وتقدم بدائل مغرية مقارنة بالنفوذ الغربي التقليدي. هذه التحولات تعكس نهاية عهد الهيمنة الفرنسية والغربية، وبداية نظام عالمي متعدد الأقطاب، تسعى أفريقيا لأن تكون جزءاً فاعلاً فيه. كذلك، نرى انعكاس هذه التغييرات على التحالفات والمنظمات التي تمثل استمراراً للنظام العالمي القديم.

ورغم الصعوبات التي تواجهها الدول الأفريقية في كسر قيود التبعية، فإن التحولات الجارية تقدم فرصة تاريخية لإعادة صياغة العلاقات مع العالم على أساس أكثر عدالة واحتراماً للسيادة الوطنية. يبدو أن أفريقيا باتت أقرب من أي وقت مضى لتحقيق حلم الاستقلال الكامل، بعيداً عن التبعية والاستغلال. إن خروج فرنسا من مناطق نفوذها التقليدية يمثل خطوة كبيرة نحو بناء قارة أكثر استقلالية وسيادة، في ظل صعود قوى عالمية جديدة، تقدم نموذجاً مختلفاً في التعاون والشراكة.

الاستعمار الغربي المباشر وغير المباشر هو الذي ساهم في تعزيز المجموعات الإرهابية، وهياً لها الأرضية الخصبة للنمو. وهو ما عبرت عنه وزيرة الجيوش الفرنسية السابقة، فلورنس بارلي، في معرض حديثها أمام مجلس الشيوخ الفرنسي، حيث أكدت أنه «لتفادي قدر الامكان مخاطر رفض الوجود العسكري الأجنبي، بات من الضروري - أيضاً - تنفيذ مشروعات تنموية»، في تأكيد على الدور الاستعماري السابق المقترص على النهب ونشر القوات لحماية هذا النهب.

ولا يمكن تجاهل الدور الذي تلعبه القوى الناعمة في تعزيز الهيمنة الغربية. الثقافة واللغة الفرنسية لا تزالان تمثلان أدوات فعالة للحفاظ على النفوذ الفرنسي، حتى مع تزايد خطاب السيادة الوطنية. ولكن يبدو أن هذه الأدوات تفقد فعاليتها تدريجياً أمام التغييرات السياسية والاقتصادية.

ضربة قاصمة لفرنسا

خروج فرنسا الأخير من تشاد، بإعلان إنهاء الاتفاقية الأمنية والعسكرية بين البلدين، كان بمثابة ضربة قاصمة للنفوذ الفرنسي في المنطقة. خروج القوات الفرنسية يعكس حجم التحديات التي تواجهها باريس في الحفاظ على علاقاتها مع الدول الإفريقية. ورغم محاولات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تصحيح مسار هذه العلاقات عبر زيارات متكررة، واستخدام مزيج من التهديد والترغيب، يبدو أن مسار العلاقات ينحدر بشكل متسارع. الأمر الذي ظهر مؤخراً في تصريح القادة في دولة السنغال عن تعارض مفهوم السيادة مع وجود قوات غربية أمريكية - فرنسية بشكل أساسي - على أراضي وسواحل دولتهم. كذلك، لعبت الانقلابات التي شهدتها دول غرب أفريقيا دوراً كبيراً في تعزيز هذا التوجه، حيث شكلت دول، مثل: النيجر، ومالي، وبوركينا فاسو، كونفدرالية جديدة بقيادة عسكرية شابة، تعبر عن تطورات الأفارقة في السيطرة على ثروات بلادهم ومنع سرقتها. مثال ذلك: اليورانيوم الذي كانت تصدره النيجر لفرنسا بأبخس الأثمان، بينما ظل معظم الشعب النيجري دون

يعود تاريخ الوجود الفرنسي في القارة الأفريقية إلى المراحل الأولى لانطلاق الحملات الاستعمارية، حيث لعبت فرنسا دوراً رئيسياً في استعمار القارة واستغلال مواردها، وبلغت أقصى مراحل توسعها بعد السيطرة على المستعمرات الألمانية إثر الحرب العالمية الأولى. وعلى الرغم من أن موجة التحرر الأولى في خمسينيات وستينيات القرن الماضي منحت الدول الأفريقية استقلالها السياسي، إلا أن هذه الدول ظلت مرتبطة بفرنسا اقتصادياً وثقافياً. ووافق شارل ديغول على منح الدول الأفريقية الاستقلال مقابل الحفاظ على التبعية، واستمرت فرنسا في بسط نفوذها عبر أدوات مثل: نظام الفرنك الأفريقي، الذي كان يفرض على الدول الأفريقية طباعة عملاتها في فرنسا مقابل الاحتفاظ بـ 85% من احتياطاتها في الخزينة الفرنسية.

اليوم، تشهد القارة الأفريقية موجة تحرر ثانية تختلف جذرياً عن سابقتها. لم تبدأ هذه الموجة مع الانقلابات الأخيرة التي اجتاحت منطقة الساحل الأفريقي، كما يروج البعض، ولم تكن جائحة كورونا السبب الرئيسي وراء هذا التحول، وإن كانت قد سرعت من وتيرة التغييرات العالمية. الحقيقة أن ما يجري هو انعكاس لتراجع النفوذ الغربي عموماً، وتفكك النظام العالمي أحادي القطب. في هذا السياق، تخوض أفريقيا صراعاً شرساً للتحرر من التبعية الغربية، وخاصة النفوذ الفرنسي، غير أن هذا الصراع يواجه عقبات كبيرة.

تظهر هشاشة البنية السياسية والإدارية في العديد من الدول الأفريقية تعقيدات كبيرة أمام تحقيق السيادة الكاملة. البنى القبلية والعشائرية التي تهيمن على المجتمعات الأفريقية تشكل تحالفات عابرة للحدود، مما يؤدي إلى تهديد استقرار الدول. هذا التحدي يتجلى في أزمات متكررة، مثل: تلك التي شهدتها السودان، وتشاد، والكونغو، ورواندا، حيث يمثل الانتماء القبلي تهديداً مستمراً للنظم السياسية القائمة. كذلك، يمثل الإرهاب والنزاعات الانفصالية أخطاراً حقيقية، ويعمل الغرب على الاستثمار في هذه المخاطر لترهيب القادة والشعوب الأفريقية من خطر الابتعاد عن الهيمنة الأوروبية بوصفها حامية لتلك الدول. وقد أظهرت التجربة في دول عدة أن وجود

كيف تنقذ الصين اشتراكيتها



أشار تقرير المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الصيني إلى أن «العالم يشهد في الوقت الحالي تغييرات لم تحدث منذ مئة عام، حيث تتسارع وتيرة التطورات، وتعمق الثورة التكنولوجية الجديدة والتحولت الصناعية، وتشهد القوى الدولية تغييرات جوهرية، مما يجعل تطور بلادنا يواجه فرصاً استراتيجية جديدة». يشي ما سبق بأن صانعي السياسة الصينيين يدركون بأنهم أمام مفترق طرق، فإما أن يلتزموا بالروح الاشتراكية الصينية فيتخلصوا من العقبات ويضمنوا الاستمرار فيما يطلقون عليه اسم «الاشتراكية بسماتٍ صينية»، أو أن يفرغوا هذه المبادئ من محتواها ويضطروا لإعادة إنتاج الأزمات التي مرت بها الدول الغربية، والتي اتبعت الوصفات الغربية دون تغيير. من هذا المنطلق، يحاول رئيس جامعة شنغهاي للعلوم المالية والاقتصاد، ليويوان تشون، والأستاذ الجامعي في الجامعة نفسها، دينغ شياو تشين، التعرض لهذه العقبات تحليلاً، والإجابة عن الأسئلة المرتبطة بها. إليكم أبرز ما جاء في حديثهما.

■ ليويوان تشون لرجمته: عروة درويش

فُخ الدخل المتوسط

تم طرح مفهوم «فخ الدخل المتوسط» لأول مرة علناً في تقرير البنك الدولي الصادر عام 2007 بعنوان «نهضة شرق آسيا». يشير التقرير إلى أنه خلال أكثر من خمسين عاماً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، من بين 101 اقتصاد متوسط الدخل على مستوى العالم، تمكنت 13 دولة فقط من التحول إلى اقتصادات ذات دخل مرتفع. بينما عانت معظم الاقتصادات في مرحلة الدخل المتوسط من ركود اقتصادي، وظل مستوى الدخل دون تغيير، مما جعل من الصعب تحقيق قفزة إلى مستوى الدخل المرتفع، وأحياناً أدى إلى تراجع هذه الاقتصادات إلى مستويات الدخل المنخفض. يُعرف هذا الوضع بـ«فخ الدخل المتوسط»، وهو واضح بشكل خاص في دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا.

تُظهر الاقتصادات التي تقع في «فخ الدخل المتوسط» بعض الخصائص المشتركة في تطورها الاقتصادي والاجتماعي. وتشمل هذه الخصائص: 1- نمو اقتصادي غير مستقر. 2- ديون خارجية مفرطة. 3- فجوات كبيرة في الدخل. 4- نقص في القدرة على الابتكار. من الناحية الجذرية، فإن المشكلات التي تظهرها الدول التي تقع في «فخ الدخل المتوسط» ناتجة عن السياسات التي تروج لها الليبرالية الجديدة. هذه السياسات، التي تدعو إلى الخصخصة، السوقية، والتحرر الاقتصادي، أدت إلى: زيادة الفجوة بين

الفقراء والأغنياء في دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، وتعميق الاعتماد الاقتصادي لهذه الدول على الدول المتقدمة، وزرع بذور الأزمات المالية بسبب التحرير التشريعي المفرط، خصوصاً في القطاع المالي، مما أدى إلى اضطراب وركود اقتصادي شامل. من هنا يمكن اعتبار «فخ الدخل المتوسط» في جوهره «فخ النيوليبرالية».

قفزات التنمية

بعد تحقيق نمو كمي، يصبح السؤال الأهم هو: كيف يمكن تحقيق قفزة نوعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ رغم أن الصين لا تظهر السمات التقليدية لـ«فخ الدخل المتوسط»، إلا أن القضايا التي يشير إليها هذا الفخ، خاصة كيفية الانتقال من دولة ذات دخل متوسط إلى دولة ذات دخل مرتفع، تمثل تحدياً يتطلب اهتماماً جدياً. لهذا فالقضايا التي يجب التركيز عليها:

• توسيع الطبقة المتوسطة: لتحقيق مجتمع متوازن أشبه بشكل حبة الزيتون «مصطلح يشير إلى المجتمع الذي يتمتع بتوزيع متوازن للثروة، حيث تكون الطبقة المتوسطة هي الأغلبية، وتشكل الجزء الأكبر من السكان، مع وجود طبقتين أصغر حجماً في القمة والقاع»، يجب أن تصل نسبة الطبقة المتوسطة إلى 60% من السكان. هذا يعني أنه من بين 600 مليون شخص ذوي دخل شهري 1000 يوان «137 دولار»، يجب أن يزيد دخل 400 مليون شخص إلى 3000 يوان شهرياً على الأقل «411 دولار»، مما يجعل عدد أفراد الطبقة المتوسطة يصل إلى نحو 800 مليون شخص.

يغيّر الصعود الصيني بنية النظام العالمي جذرياً ليصبح القوة الأكثر جوهرية في التغيرات العالمية منذ مئة عام

• مضاعفة دخل الطبقة المتوسطة: لا يمكن الاعتماد على متوسط الدخل القابل للتصرف للسكان كمعيار. خلال السنوات الخمس أو العشر القادمة، يجب أن تتضاعف دخول الطبقة المتوسطة لتحقيق قفزة حقيقية وتشكيل «السوق الصينية العملاقة». إذا تحقّق نموّ مضاعف لدخول الطبقة المتوسطة، فإنّ الاقتصاد يمكن أن يدخل في دورة اقتصادية طبيعية تتحسن باستمرار. لتحقيق ذلك، ينبغي إضافة استراتيجية جديدة إلى الإصلاحات الحالية في جانب العرض وتوسيع الطلب، وهي استراتيجية توزيع الدخل، التي تربط بين جانبي العرض والطلب.

• الإسراع في تحسين نظام الضمان الاجتماعي: أشار تقرير المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الصيني إلى ضرورة «تحسين نظام ضمان اجتماعي متعدد المستويات، شامل، عادل، متكامل بين المناطق الحضرية والريفية، آمن، ومنظّم، ومستدام». لذلك، يجب على بناء نظام الضمان الاجتماعي في المستقبل أن يركّز على التقدم الشامل بدلاً من الإنجازات الجزئية.

فخ ثيوسيديس

في السنوات الأخيرة، ومع الصعود السريع للصين، أصبحت مخاطر الصراع الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة أكبر. يشير هذا المفهوم إلى أن الصراع بين دولة صاعدة بسرعة ودولة مهيمنة قد يؤدي إلى الحرب، مختزلاً العلاقة في إطار «لا يسع جبل واحد نمرين».

منذ انطلاق سياسة الإصلاح والانفتاح، شهدت الصين صعوداً سريعاً في قوتها الاقتصادية، السياسية، والعسكرية، ما أدى إلى انتشار ما يعرف بـ«نظرية التهديد الصيني» التي روجتها الولايات المتحدة ودول غربية أخرى. تظهر هذه النظرية مخاوف من أن صعود الصين سيؤثر على مصالح هذه الدول، ما دفعها لمحاولة كبح تطور الصين أو عزلها على الساحة الدولية.

يغيّر الصعود الصيني بنية النظام العالمي بشكل جذري، ليصبح القوة الأكثر جوهرية في التغيرات العالمية غير المسبوقة منذ مئة عام. وقد تشكّل نمط التنافس بين القوى

العظمى بين الصين والولايات المتحدة بشكل كامل، مما يجعل السنوات الخمس المقبلة فترة حاسمة لتجاوز «فخ ثيوسيديس» وتصحيح اختلال التوازن في هذا التنافس.

من ناحية تطورات النمو الاقتصادي: في 2015 كان الناتج المحلي الإجمالي للصين يعادل نحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، مما شكّل بداية المنافسة الشاملة بين البلدين. في 2021 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للصين ليعادل نحو 76.1% من نظيره الأمريكي، وهو أعلى مستوى تاريخي. بين 2015-2019 بلغ متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي للصين مقارنة بالولايات المتحدة 1.4%، وبين 2019-2021 شهدت هذه النسبة ارتفاعاً أسرع بمعدل 4.6% سنوياً.

من المتوقع أن تصل نسبة الناتج المحلي الإجمالي للصين إلى 85% من نظيره الأمريكي في 2025، مما سيغيّر طبيعة التنافس ليصبح أكثر توازناً، ما قد يؤدي إلى تحول في المحتوى الاستراتيجي والتوجه المستقبلي للصراع.

لتحقيق نسبة 85% أهمية كبيرة، ففي التنافس بين القوى الكبرى، يُعتبر الوصول إلى 60% و85% من الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد الدولة المهيمنة نقاطاً فاصلة. 60%: تمثل نقطة يتصدى فيها البلد المهيم بشكل شامل للبلد الصاعد. 85%: بمجرد تجاوز الدولة الصاعدة لهذه النسبة، يتحوّل التنافس من نمط غير متوازن إلى متوازن. يؤدي ذلك إلى إجبار الدولة المهيمنة على تعديل استراتيجياتها أحادية الجانب، والتوجه نحو نموذج تعاون مشترك.

الفترة من الآن وحتى عام 2028 ستشهد صعود نسبة الناتج المحلي الإجمالي للصين من نحو 70% إلى 85% مقارنة بالولايات المتحدة، وهي فترة تزداد فيها احتمالية الصراعات. إذا استطاعت الصين مقاومة الضغوط الأمريكية خلال هذه الفترة، فقد تتمكن من إجبار الولايات المتحدة على إجراء

تعديل استراتيجي بحلول عام 2028. بشكل عام، يعدّ «فخ ثيوسيديس» نظرية مصطنعة بقيادة الولايات المتحدة، تهدف إلى خدمة مصالحها الذاتية، في مواجهة الهجمات

من أزمات الرأسمالية العالمية؟



ضمان استفادة الاقتصاد الإنتاجي من النظام المالي.

فخ روسو

يشير مفهوم فخ روسو إلى الصراع بين «الإرادة الخاصة»، وهي مصالح المجموعات الصغيرة التي تتكوّن من الأفراد، و«الإرادة العامة» المعبرة عن مصالح الشعب ككل. في الدول الغربية، هناك وجود شائع لتعارض كبير بين «الإرادة الخاصة» و«الإرادة العامة». حيث تسعى «الإرادة الخاصة» دائماً إلى تعزيز قوتها وتوسيع نطاقها لتحقيق أقصى استفادة على حساب «الإرادة العامة».

يمكن إرجاع أسباب ظهور «فخ روسو» إلى ظهور الملكية الخاصة. بمعنى آخر، الملكية الخاصة هي العامل الرئيسي وراء هذا الفخ في السنوات الأخيرة، أصبح «فخ روسو» قضية تثير قلقاً واسعاً، حيث يخشى البعض من أن تقع الصين، مثل الدول الرأسمالية الغربية، في هذا الفخ، مما قد يؤثر سلباً على تقدم التحديث بأسلوب صيني.

لكن لماذا لن تقع الصين في «فخ روسو»؟ أولاً بسبب الملكية العامة، ففي النظام الاشتراكي، تحتل الملكية العامة مكانة رئيسية، مما يضمن أن الدولة تمثل دائماً المصالح الأساسية للشعب. في الصين، «الإرادة العامة» لن تستبدل بـ«الإرادة الخاصة». فتوجيه الملكية الخاصة ينطوي على تطور الاقتصاد الخاص في الصين ضمن ضوابط صارمة وإرشادات واضحة. كما يعمل الاقتصاد الخاص الصيني ضمن إطار الاقتصاد الاشتراكي، ويأخذ طابعاً اشتراكياً يخدم التنمية العامة بسبب الضوابط الكثيرة المفروضة عليه.

بناءً على ما سبق، يمكن استخلاص أن الصين لن تواجه «فخ روسو» أو تحول المصالح إلى مجموعات ضيقة ناتجة عن الملكية الخاصة. فـ«الإرادة العامة» في الصين تمثل تجاوزاً للديمقراطية التقليدية كما طرحها روسو. يحدث هذا التجاوز من خلال الإطار الاشتراكي، حيث تلغز الصين بمبدأ «الثبات على اثنين دون تردد»: دعم الملكية العامة والاقتصاد العام، وتوجيه المصالح الخاصة لخدمة أهداف التنمية الاشتراكية.

بالاقتصاد الأمريكي هايمان مينسكي، تصف اللحظة الحرجة التي يحدث فيها انهيار مالي نتيجة لانفجار فقاعة أسعار الأصول. يرى مينسكي أن العوامل المالية ليست مجرد مضخمات للتقلبات الاقتصادية، بل هي السبب الداخلي والجوهري لهذه التقلبات. بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، عادت أفكار مينسكي إلى الواجهة.

منذ بدء الإصلاح والانفتاح عام 1978، تمكنت الصين من الحفاظ على نظام اقتصادي مستقر نسبياً، وحققت ما يُعرف بـ«المعجزة الصينية». لم تقتصر هذه المعجزة على النمو السريع والثابت للاقتصاد، بل تضمنت تجنب الأزمات المالية الدورية التي عصفت بدول أخرى. خلال عملية التوسع السريع في القطاع المالي، لم تواجه الصين أزمات مالية كبرى مثل تلك التي شهدتها دول أخرى.

لكن تواجه الصين اليوم تحديات للحفاظ على استقرارها، منها العالمية: الركود والتضخم العالمي عقب جائحة كوفيد-19 وتصادم النزاع الروسي-الأوكراني. تقلب أسعار الأصول العالمية وزيادة مخاطر الديون والعملات في الاقتصادات الناشئة. إفلاس بعض المؤسسات الكبرى مثل بنك وادي السيلكون، مما يزيد من عدم الاستقرار العالمي.

وعلى الجانب المحلي: الارتفاع السريع لنسبة الدين العام، وزيادة انكشاف مخاطر ديون الأسر، والديون الخفية المرتفعة للحكومات المحلية، خاصة تلك المرتبطة بسوق العقارات والأراضي.

ورغم أن الابتكار المالي في الصين وفّر قنوات جديدة للتمويل، إلا أن الأنماط الجديدة للمعاملات والتحوط قد أضافت أنواعاً جديدة من المخاطر. قد تتداخل هذه المخاطر مع المخاطر القديمة، مما يزيد من عدم استقرار النظام المالي ويقرب الصين من مواجهة «لحظة مينسكي».

تتطلب مواجهة تحديات «لحظة مينسكي» بناءً نظام مالي حديث وشامل. يُعد هذا النظام أساسياً لاستمرار المعجزة الصينية وتحقيق تحديث اقتصادي عالي الجودة. يتطلب بناء هذا النظام اجتياز عقبتين رئيسيتين: السيطرة على المخاطر، عبر وضع خطوط فاصلة لمنع الأزمات. وتعزيز الاقتصاد الحقيقي، عبر

وهو ما يمثل 48,0% من إجمالي عدد العاملين في البلاد، بزيادة قدرها 11,9% مقارنة بعام 2012. في الوقت نفسه، شهدت قطاعات الصناعة الأولية والثانوية انخفاضاً عاماً في أعداد العاملين.

من خلال دراسة هذه البيانات، يمكننا بشكل عام تأكيد وجود «علة باومول» في الصين. لكن لا يمكن الجزم بأن الصين ستقع حتماً في مأزق «علة باومول»، إذ إن هذا التحدي يمكن مواجهته بحلول استراتيجية.

يمكن التصدي لـ«علة باومول» عبر بناء نظام صناعي حديث، والتركيز على الاقتصاد الحقيقي كأولوية لتطوير الاقتصاد، وتعزيز التكامل العميق بين الصناعات التحويلية المتقدمة وقطاع الخدمات الحديثة، ودمج الاقتصاد الرقمي مع الاقتصاد الحقيقي لتحقيق تكامل شامل. تعد هذه الإجراءات الوسيلة الأساسية لعكس آثار «علة باومول»، حيث إنها: تُعزّز التحول الصناعي، وترسخ الأساس الصناعي لتقدم التحديث بأسلوب صيني.

فخ كيندلبرغر

في عام 1973، طرح الاقتصادي الأمريكي تشارلز كيندلبرغر فكرة مفادها أن الولايات المتحدة، باعتبارها قوة صاعدة في ذلك الوقت، فشلت في أن تحل محل بريطانيا كدولة مهيمنة تتولى مسؤولية الحوكمة العالمية، مما أدى إلى الركود الاقتصادي والحرب العالمية. لاحقاً، اختصر الباحثون هذا المفهوم باسم «فخ كيندلبرغر».

يشهد العالم اليوم تحولات غير مسبوق منذ مئة عام. خلال السنوات الخمس المقبلة، قد تصطدم الصين بتحديات «فخ كيندلبرغر»، المتمثلة في: غياب المنتجات العامة العالمية «أي عدم توفر أو كفاية السلع والخدمات التي تُعتبر منتجات عامة على المستوى العالمي، مثل نظام مالي عالمي، والأمن العالمي، والتغير المناخي، والصحة العامة العالمية»، وكذلك انهيار أنظمة الحوكمة العالمية، مما يؤدي إلى ظاهرة «عالم الغابة». وأيضاً الارتفاع الحاد في تكاليف الحماية على المستويات كافة.

لحظة مينسكي

«لحظة مينسكي»، التي سميت تيمناً

الأمريكية المتكررة في عملية التحديث بأسلوب صيني، لا خيار أمام الصين سوى الحفاظ على ثبات استراتيجيتها، مستندة إلى دروس التاريخ والأهداف المشتركة للبشرية. من خلال تعزيز رؤية «مجتمع المصير المشترك للبشرية»، يمكن للصين تجاوز لعبة الهيمنة الصفرية، ودفع بناء علاقات دولية جديدة تسهم في تحقيق السلام والتنمية العالمية، مما يضيف مزيداً من الاستقرار على النظام الدولي.

مواجهة «علة باومول»

في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، قامت الولايات المتحدة بنقل الصناعات كثيفة الموارد والعمل إلى الخارج، ما أدى إلى انخفاض وظائف التصنيع وتحول العمالة إلى قطاع الخدمات. ما يصفه على تسميته «علة باومول/Baumol's Disease»، التي صاغها الاقتصادي الأمريكي ويليام جاك باومول، وتشير إلى التحول الكبير في العمالة من القطاعات ذات الإنتاجية العالية مثل التصنيع، إلى القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة مثل الخدمات، مما يؤدي إلى مشكلات اقتصادية.

شهدت الصين في السنوات الأخيرة تطوراً سريعاً في قطاع الخدمات، مع انتقال أعداد كبيرة من العمالة إليه، مما أثار المخاوف من أن يؤدي ذلك إلى «علة باومول»، وتأثيره السلبي على تحديث الصناعات. هناك مؤشرات رئيسية لـ«علة باومول»، منها اتساع فجوة الإنتاجية بين القطاعات: الإنتاجية في قطاع الخدمات أقل بكثير من إنتاجية القطاع الصناعي. في عام 2015، كانت إنتاجية العمل في قطاع الخدمات تعادل 68,7% حسب الأسعار الثابتة «الأسعار الاسمية»، و87,5% حسب الأسعار الجارية «الأسعار الفعلية».

مع النمو السريع في الناتج الإجمالي لقطاع الخدمات، ارتفعت تكاليف التشغيل فيه بشكل حاد، لا سيما أجور العمالة. بين عامي 2009 و2021، ارتفع متوسط الأجور السنوية للموظفين في الوحدات غير الموجودة بالمناطق الحضرية من 32,244 يوان إلى 106,837 يوان، بمعدل نمو سنوي بلغ 10,50%. بحلول عام 2021، بلغ عدد العاملين في قطاع الخدمات في الصين 35,868 مليون شخص،

خطر الاحتلال الصهيوني على الأمن المائي لسورية والمنطقة (2)

ننابع فيما يأتي ملخصاً لأبرز المعلومات التي وردت تحت العنوان الفرعي «الموارد المائية بين سورية والكيان الصهيوني المحتل» ضمن دراسة المهندس عمر المسالمة، المنشورة عام 2016 بعنوان «دراسة عن الأمن المائي في سورية».

عمر المسالمة

نجد أحد التعبيرات عن ربط الكيان الصهيوني بين قضية المياه واعتباراته الأمنية والاستراتيجية في قول «إيغال ألون»، منظر حزب العمل الصهيوني: «إن لهضة الجولان ولمنحدر جبل الشيخ أهمية حيوية، لا من أجل الدفاع عن مستوطنات وادي الحولة ضد الرميات السورية فحسب، بل ولحاجات «إسرائيل» الاستراتيجية الشاملة في الإشراف على الجولان، فهذا يتعلق بالدفاع عن الموارد الأساسية لمياهنا، وعن الجليل الأعلى والأسفل، وعن الأردن الأعلى والأوسط، ووادي الحولة وبحيرة طبريا والوديان المحيطة بها ووادي بيسان».

منذ 1950 حتى 1955 عمل الكيان على تجفيف بحيرة «الحولة»، وعام 1953 بدأ بناء محطة كهربائية عند جسر «بنات يعقوب» شمالي بحيرة «طبرية». بعد ذلك أرسل الرئيس الأمريكي موفد جونسون إلى سورية، ولبنان، والأردن، والكيان الصهيوني، بهدف إقناعها بالموافقة على مشروع استثمار موحد للموارد المائية في حوض نهر الأردن، وتقاسم المياه التي تصل كمياتها إلى 1213 مليون متر مكعب «3م» سنوياً، أما حسب التقديرات العربية فتصل إلى 1422 مليون م3 سنوياً بما فيها حصة لبنان، وتوزع: لبنان 35 مليوناً، سورية 132 مليوناً، الأردن 975 مليوناً، والكيان الصهيوني 287 مليوناً. أما حسب المصادر الصهيونية فحذف لبنان من المشروع، وقد رفض المشروع آنذاك من العرب ومن الكيان الصهيوني.

خطة سميت «1960-1953» حددت زيادة كمية المياه إلى 1730 مليون م3 عام 1960 بدلاً من 810 ملايين عام 1953، وعلى الشكل الآتي: 380 مليون م3 من النابيع والمياه الجوفية والسطحية في فلسطين المحتلة و540 مليون م3 من مياه نهر الأردن وروافده.

خط مشروع كوتون الصهيوني «عام 1954» لضم نهر الليطاني اللبناني منبعاً ومصباً، والبالغ تدفقه 700 مليون م3 سنوياً، وتوزيع موارد المياه بين الدول المعنية كالآتي سنوياً: لبنان 300 مليون م3 سنوياً، سورية 45 مليوناً، الأردن 710 مليوناً، والكيان الصهيوني 1290 مليوناً. وأظهر مشروع كوتون للمرة الأولى علناً تحويل نهر الأردن إلى النقب.

عام 1964 انتهى العمل بأكبر مشروع مائي «إسرائيلي» المسمى «الناقل القطري للمياه»، بطول 130 كم، لنقل ما مجموعه 1,7 مليون م3 في اليوم، من بحيرة طبريا الواقعة في أقصى الشمال الشرقي على الحدود مع الجولان السوري إلى المراكز ذات الكثافة السكانية



ركامي على بعد أمتار من غرب خط وقف إطلاق النار في مدينة القنيطرة المحررة، وتحت أنظار الوحدة البولندية التابعة لقوات الأمم المتحدة، بهدف سرقة مياه وادي الرقاد أكبر وأعز الأودية التي تمتد المناطق المحررة من الجولان ونهر اليرموك بالمياه، الأمر الذي يحرم سورية والأردن من حقهما الطبيعي في مياه اليرموك، ومن مخاطر إنشاء هذا السد في الجزء المحتل من مدينة القنيطرة تهديد حياة وممتلكات أبناء القنيطرة في حال حدوث فيضانات أو انهيارات في السد، مشابهاً لما حصل في سد المنصورة عامي 1992 و2003 وما نتج عن ذلك من كوارث بشرية ومادية للمواطنين على أرض المحافظة، بالإضافة إلى حرمان المزارعين السوريين من أهم مصادر المياه لري مزارعهم وماشيتهم، ناهيك عن النوايا الصهيونية الرامية للحد من الواردات المائية إلى السدود المقامة على وادي الرقاد في الجزء المحرر من الجولان وعددها ستة سدود يصل حجمها التخزيني إلى 53 مليون م3 وتروي مساحة 4500 هكتار.

إن المطلاع على الخريطة والمتابع لخط الحدود الذي تم الاتفاق عليه اليوم يجد أن خط الحدود يتعرج بشكل غير طبيعي لكي يضم منابع الأنهار والوديان، إذ استمر خط الحدود جنوباً موازياً لنهر الأردن وعلى بعد قليل منه للشرق، لكي يضمن وجود النهر بكامله في فلسطين المحتلة، كما حرص البريطانيون ومن ورائهم الصهاينة على أن تكون بحيرة طبريا كلها في فلسطين المحتلة، ولتأكيد ذلك استمر خط الحدود على بعد 10 أمتار من الشاطئ الشرقي الشمالي للبحيرة ثم توسع في الأراضي السورية لكي يضم مصب نهر اليرموك بكامله شرق الحمة، ثم يعود الخط بعد ذلك إلى منتصف نهر الأردن، ليكون الخط الفاصل بين الأردن وفلسطين، وتم تعليم الحدود على مسافة طولها 79 كم مع سورية.

شمال الجولان، ضاخاً 1,5 مليون م3 من المياه سنوياً إلى المستوطنات والداخل الصهيوني. عام 1971 قدمت غولدا مائير مشروعاً مائياً أمام الكنيست الصهيوني من أهم أهدافه: جعل «إسرائيل» غير مغلقة جغرافياً، والسيطرة على المنافذ المائية بما يكفل «للدولة اليهودية» إمكانية القيام بمشاريع تحلية المياه. عام 1980 صدر قرار مجلس الأمن 465 داعياً «إسرائيل» لاتخاذ إجراءات متكاملة لحماية الأرض والملكية العامة والخاصة ومصادر المياه.

في 17 كانون الأول 1981، أصدر الكيان الصهيوني قرار ضم الجولان، زاعماً ملكيته للأراضي السورية المحتلة ومياهها، وذلك بعد إصداره قانون «تعديل الجنسية» في 10/7/1980 الزاعم «حق» وزير الداخلية الصهيونية إعطاء «جنسية» الكيان لسكان المناطق المحتلة عام 1967. وفي 17/12/1981 أكد مجلس الأمن الدولي بقراره 497 بطلان قانون الضم «الإسرائيلي» للجولان. كما أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها في 2/5/1982 عدم امتثال الكيان الصهيوني لقرار مجلس الأمن المذكور، حيث نذرت القرى العربية السورية الخمس إضراباً شاملاً احتجاجاً على قانون الضم والجنسية ورفضوا الهوية «الإسرائيلية».

أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 446 لتشكيل لجنة دراسة آثار الاحتلال للأراضي العربية منذ 1967، فجاء في تقرير اللجنة: «استناداً إلى أن المياه مادة نادرة وثمينة في المنطقة، والسيطرة على مصادرها وتوزيعها تعني السيطرة على أهم وسائل الحياة والبقاء، مما يعني أن «إسرائيل» تستخدم المياه ليس كسلاح اقتصادي فقط بل أيضاً كسلاح سياسي لتدعم سياسات توسيع مستوطناتها، ولذلك فإن أعمال الزراعة والاقتصاد للسكان العرب ستتضرر بشكل كبير». مطلع تموز 2006 شرع الكيان ببناء سد

العالية وإلى الجنوب القاحل وإرواء مساحات واسعة من أراضي النقب لتشجيع الحركة الاستيطانية فيه، وقد صادر آلاف الدونمات على طول المشروع. عام 1964 عقدت قمة عربية في القاهرة بدعوة من جمال عبد الناصر رداً على مشروع «الناقل القطري»، وأخذ قرار بتشكيل «هيئة استغلال مياه الأردن وروافده»، تتولى مهمة وضع التصاميم والإشراف على تنفيذ تحويل نهر الحاصباني وبانياس بقناة تصل نهر اليرموك عبر الجولان لتصب في سد يتم تزويد الأردن منه. لم ينفذ المشروع لأن الكيان الصهيوني ضرب المنشآت، وكان ذلك تمهيداً لحرب 5 حزيران 1967، التي احتل الصهاينة بنتيجتها الضفة الغربية والجولان وسياء واستباحوا الموارد المائية في طبريا ونهر الأردن والجولان.

عام 1965 بادرت الحكومة السورية لبناء مشروع للاستفادة من المياه في تلك المنطقة وتحويل نهر الأردن، ووقعت مصادمات عسكرية بين سورية والكيان الصهيوني عرفت بحرب المياه.

أدى عدوان 5 حزيران 1967 وسيطرة الكيان الصهيوني على الجولان وتحكمه بموارده المائية إلى وقف تحويل نهر الأردن وروافده، وزيادة الموارد المائية «لإسرائيل» بنحو 600 مليون م3 سنوياً.

في نهاية حزيران 1967 قامت سلطات الاحتلال بأول مسح مائي للجولان، واكتشاف قرابة 100 نبع مياه، ومنع أي مواطن في الجولان من الحفر أعمق من 3 أمتار، ففضي نهائياً على إمكانية حفر المواطنين السوريين للآبار واستثمار مياههم الجوفية.

في خريف 1968، استخدم الكيان الصهيوني بحيرة مسعدة كخزان كبير للمياه، محولاً إليها مياه نهر صغار المجاور، وسيل أبو سعيد شتاءً، وأقام في جنوب البحيرة محطة ضخ تغذي شبكة لتوزيع المياه على المستوطنات

منذ حزيران 1967
اكتشفت سلطات
الاحتلال قرابة
100 نبع مياه في
الجولان ومنعت
نهائياً حفر
المواطنين السوريين
للآبار واستثمار
مياههم الجوفية

ميدوزا: «انظري في عيني»

في مكان ما على هذه الأرض يتحرك الوقت ببطء شديد. يعيش ناسه لحظات مأساوية ترسم تفاصيل حياتهم اليومية بقسوة لا مثيل لها، يعانون وحدهم وكأنهم في عالم معزول، يحملون جراحهم وندوبهم بصبر وثبات لا مثيل له، ليس لهم ذنب فيما حدث ويحدث لهم سوى أنهم ولدوا في هذا المكان من الأرض.

■ إيماح الأحمد

تنقل الصور والفيديوهات القادمة من مخيمات النزوح الغارقة بالماء والطين في غزة شعوراً بارداً يشابه الصورة التي رسمها إدواردو غالينانو في إحدى مقولاته: «أنا لا أطلب منك أن تصف سقوط المطر، أنا أطلب منك أن تجعلني أتبل، فكر بالأمر أيها الكاتب». تثير هذه الصورة مشاعر عميقة من الحزن على أطفال تحولوا لـ«ضحايا» حرب همجية قبل أن تتفتح عيونهم على الحياة، يموتون في أحضان أمهاتهم من البرد والجوع، وحزن من نوع آخر على مشاعر العجز وعدم القدرة على تقديم المساعدة واجتراح طول يمكن أن تخفف أو تنهي عذاباتهم.

هل يمكن للفلسطيني أن ينسى جراحه وندوبه، وهل تستطيع الأيام أن تمحو من ذاكرته تفاصيل المأساة التي يعيشها بسبب كيان غاصب وعدو يتفنن في وحشيته وإجرامه وسط صمت دولي وإعلامي واضح الانحياز للعدو. ثمة وهم يتم تداوله إعلامياً حول علاقة الإمبريالية الأميركية

بالعدو الصهيوني، واعتبارها مجرد «داعم» له، بينما هي فعلياً «شريك» أساسي له في كل جرائمه، سواء في الخطاب العنصري الهمجي المشترك ضد الفلسطينيين واللبنانيين، أو في الرؤية الإجرامية المشتركة الهادفة لتصفية كل الأصوات المقاومة لمخططاتها في العالم والشرق الأوسط. ثمة من يروج لكذبة «الإمكانات اللامحدودة والقدرات الذاتية

للصهيونية»، بينما تفضح إرقام خسائر العدو بعد السابع من أكتوبر وعملية طوفان الأقصى وما تلاها على جبهات الإسناد والصواريخ المنهزمة من لبنان واليمن وإيران والمقاومة العراقية، والتي جعلت الصهاينة ينامون في الملاجئ— أنه لولا التدخل العسكري والاقتصادي المباشر للإمبريالية الأمريكية وحلفائها الغربيين لما كان بإمكان جيش الاحتلال الاستمرار في المعركة إلى حد الآن. أما كذبة «ديمقراطية» و«إنسانية» دولة الاحتلال وجيشها فقد فضحت سياساته وإجرامه المتعمد والممنهج ضد الشعب

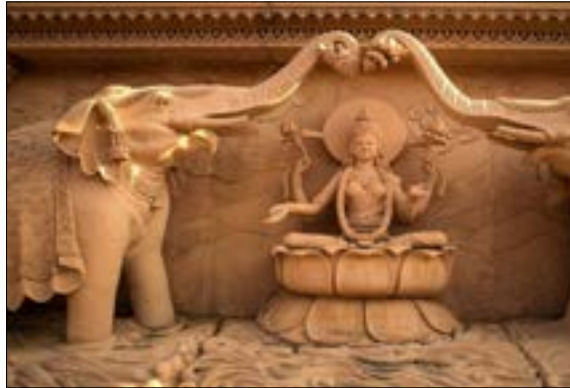
الفلسطيني منذ عقود، والتي تصاعدت مؤخراً إلى مستويات غير مسبوقة في حرب الإبادة الجماعية ضد أهالي قطاع غزة منذ أكثر من عام. بإمكان الفلسطيني اليوم أن ينظر إلى رأس ميدوزا، إلى الحقيقة دون مواربة، وأن يقول لها: «انظري في عيني». ولا يمكن لأي قوة أو إعلام أن ينكر عليه حقه في الحياة على أرضه بعد أن أثبت الواقع رغم وجعه وآلامه أنه يستحقها، أما العدو فليس له من المستقبل سوى الفرق في المستنقع الذي صنعه لنفسه بنفسه.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



كتب مراسل جريدة الأخبار في دمشق: تعاني الطبقة العاملة السورية وضعاً سيئاً من هجومات على حقوقها وضرب مكتسباتها وحل مجالس نقابتها. وأضافت الجريدة معلومات عن تسريح 5700 موظف وتهديد 4000 آلاف عامل نسيج في حلب بالتسريح، ووجود 3000 عامل زراعي عاطل في الجزيرة وتسريح 150 مدرساً في الجزيرة. وطالبت الجريدة بالكف عن تسريح العمال وتحطيم حياتهم. جريدة الأخبار العدد 261 الأحد 2 آب 1959.



الهند تتصدر في مجال الفن

احتلت الهند المكانة الأولى في قائمة البلدان التي تتمتع بمستوى عال من النفوذ الفني في العالم، حيث تقدمت على كل من سويسرا وإسكتلندا والبرازيل والمكسيك. جاء ذلك في تقرير قدمه موقع Artsy الإلكتروني الذي يرصد الأوضاع في سوق الفنون العالمية ومبيعات الفن التشكيلي. وأكد التقرير أن عام 2024 شهد ارتفاعاً ملحوظاً للطلب على أعمال الفنانين التشكيليين الهنود من قبل جامعي اللوحات الفنية وغيرها من المؤلفات الفنية. وقد ارتفع الطلب على الفن الهندي عام 2024 بنسبة 32%.

وحسب التقرير فإن مجموعة من الفنانين من بومباي ومدارس الفن الطبيعي للقرن العشرين التابعة لها صارت تتمتع بشعبية كبيرة. وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة في الاعتراف بالأعمال الفنية الهندية من قبل المشترين الأجانب، وتزايد الاهتمام بها في مختلف قطاعات السوق. ووفقاً لتقرير قدمه معهد أبحاث Hurun India Art List لعام 2024، فقد وصلت مبيعات أعمال الفنانين الخمسين الأكثر شهرة في الهند إلى مبلغ قياسي زاد بمقدار 19% أكثر مما كان عليه في عام 2023



«حنظلة فلسطين خط وخيط ناجي العلي»

تتواصل حتى الـ 6 من كانون الثاني 2025، في العاصمة العمانية، فعاليات معرض «حنظلة فلسطين، خط وخيط ناجي العلي في مسقط»، الذي يحتفي بالفنان الشهيد ناجي العلي ورمزية «حنظلة» في رسوماته وقيمه، تاريخياً وسياسياً، بالإضافة إلى أعمال التطريز الفلسطيني للفنانة صفاء سرور. يجمع المعرض بين الخطوط الواقعية لأعمال العلي والتفاصيل الدقيقة للتراث الفلسطيني المتمثل بالتطريز الذي يأتي ضمن أعمال الفنانة صفاء سرور، مع حقائق ومعلومات تاريخية تتعلق بشخصية ناجي العلي، لكونه أحد أبرز الفنانين الفلسطينيين، الذي خلف إرثاً عبّر عن نضال الشعب الفلسطيني ومقاومته ضد الاحتلال.

أما التطريز الفلسطيني التقليدي، فتجسد الدقة الفنية والحرفية المتوارثة عبر الأجيال رمزية للتراث المتعلق بالمرأة الفلسطينية ويربط بين الحاضر والماضي ويعبر عن ثقافة الصمود والحفاظ على الهوية وتجذرها. وأكد منظمو المعرض، في بيان لهم، أن المعرض جاء لـ«يحتفي بإرث الفنان الراحل ناجي العلي الذي حمل قضيتهم بريشة صادقة وصوت لا يلين، لتلظ لروحته شاهدة على معاناة شعبه ونضاله المستمر».

الشعب يريد: خبزاً وكرامة



كأطراف متساوية، وليس كمكونات، وتحقيق توافق متبادل يلي تطلمات الناس وحاجاتهم المادية والروحية ويلامس قضاياهم ويدفعهم للمشاركة الفعالة في بناء نموذج جديد وتميز يليق بسورية وتاريخها وثقافتها بدلاً من استعارة أنماط وتطبيقاتها على الواقع السوري بشكل قسري. أو إعادة إنتاج النموذج القديم واستنساخه مرة أخرى.

الحاجة الملحة للتغيير الجذري
يشعر السوريون اليوم بالمسؤولية وبأنهم أمام امتحان مصيري، يحتاجون فيه إلى مزيد من البحث والحديث والنقاش والسؤال والتعبير، لتحقيق تغيير جذري يبني نظاماً سياسياً يحفظ لهم كرامتهم وحقوقهم. تنال الأفكار والقرارات والأفعال الناتجة عنها قيمتها من تعدد وتنوع واختلاف مشارب الناس الذين يصنعونها ويشاركون بها، ثمة حاجة ماسة اليوم لمشاركة أكبر عدد ممكن من الناس في صنع القرار، يشارك فيه السوري دون شروط سوى وعيه بقضاياهم وتفاعله مع محيطه وتفكيره في سبل تغيير هذا الواقع في مسار طويل وشاق ولكنه ممكن التحقيق.

لتأمين الخبز للبقاء على قيد الحياة، وأهدرت كرامتهم بسياسات رامية إلى إفراغ الروح من أي شعور بانتمائه وارتباطه الوطني بالدرجة الأولى.

الارتجال في السياسة

لا يختلف اثنان حول مقولة أنه «لا يمكن انتظار نتيجة مختلفة من عمل الشيء نفسه مرة تلو الأخرى بالأسلوب نفسه والخطوات نفسها». رغم وجود بعض الالتباس بفهم واستخدام بعض المصطلحات عند بعض الناس، تترك الغالبية من السوريين اليوم حاجتها إلى القطع مع النموذج القديم من سياسات أفقرتهم وجوعتهم وأهانت كرامتهم، لذلك وإن كان هناك ضرورة لفصح جرائم السلطة السابقة وأساليبها وأدواتها لكنها غير كافية. فبالإضافة إلى الحاجة إلى الإجابة الواضحة حول سؤال من هو العدو ومن هو الصديق، والذي لم تخطئ البوصلة الشعبية يوماً في تحديده، دون الانزلاق إلى فخ التضخيم والتشويه الذي اعتمدته السلطة السابقة، ثمة حاجة للاتجاه نحو القضايا المركزية لحلها عبر عملية سياسية شاملة تنخرط فيها كل الأطراف،

هل تجرأ أحد ممن يدعون تمثيل الشعب السوري أو يرغبون بذلك، أو حتى أولئك الذين يتدخلون بشؤونهم من الخارج، وسأل السوريين ماذا يريدون؟؟ أسئلة كثيرة تطرحها الحياة والواقع الجديد اليوم على السوريين عامة أينما كانوا، في الداخل والخارج، مع طروحات عديدة محفوفة بمخاطر في كثير من الأحيان، وقلق من المستقبل وعليه، قلق يتداخل مع أمل باق جديد تكون فيه سورية جديدة لكل السوريين.



تترك الغالبية من السوريين اليوم حاجتها إلى القطع مع النموذج القديم من سياسات أفقرتها وجوعتها وأهانت كرامتها

لجان أهلية لإدارة شؤونهم على عجل! ثمة خوف من رغبة الناس بـ«النظافة والتنظيم»، يتملك تلك القوى التي لا تريد لهم مستقبلاً يحققون فيه سيادتهم على تراب أرضهم، سيادة غير منقوصة يقررون فيها مصيرهم ومصير مستقبل بلادهم. ويحمون حقوقهم، حقوق الجميع وبغض النظر عن العرق أو الانتماء الديني. ينساق البعض خلف تخوفاته من أن يكون الحلم والأمل بهكذا مستقبل مستحيلاً، وقد يكون ذلك أمراً طبيعياً بعد عقود من القمع والإذلال مارسه السلطة السابقة واستخدمت طرقاً وأدوات متعددة لإحكام سيطرتها على المجتمع وجهاز الدولة ولترويض الناس وأحلامهم عبر حشرهم ضمن ثنائيات مزيفة بين «إما/أو»، وجعلتهم رهينة اللقمة والركض اليومي

إيمان الخياب

ثمة حاجة ملحة لنفض الغبار، غبار كثيف تراكم عبر سنوات من القمع والاستلاب، كثافته تحتاج إلى كثير من الوقت والجهد والأهم من ذلك تحتاج إلى درجة عالية من الوعي والمعرفة. يدرك السوريون بفطرتهم السياسية ما يلزم في اللحظة الراهنة، وقد عبروا عنه في البداية بأفعال صغيرة وعفوية ولكنها تملك دلالة رمزية عميقة وصارخة، كشفت رغبتهم الشديدة في كنس القديم ورميه، وتنظيم «جديد» يحولونه إلى واقع بارادتهم الحرة ويصنعونه بأيديهم، فلم يكتفوا بمظاهر الفرح وتكنيس بيوتهم وشوارعهم بل بادروا بالتطوع و«تنظيم» أنفسهم وتشكيل



حزب الإرادة الشعبية

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

600000

2025

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

اطلاق حملة الاشتراكات السنوية